



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير و علوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي

- دراسة قياسية -

من اعداد الطالبتين :

- بن خدة وفاء

- حادي ياقوت

تحت إشراف الأستاذين:

- الدكتور :شيري في جلول - مشرفا

- الدكتور :صوار يوسف - مشرفا مساعدا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2020/09/03

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور/ غوتي محمد أستاذ محاضر (ب) جامعة سعيدة (رئيسا)

الدكتور/ شريفي جلول أستاذ محاضر (أ) جامعة سعيدة (مشرفا)

الدكتور/ صوار يوسف أستاذ التعليم العالي جامعة سعيدة (مشرفا مساعدا)

الدكتور/ عتيق شيخ أستاذ محاضر (ب) جامعة سعيدة (ممتحنا)

السنة الجامعية 2019-2020

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي

- دراسة قياسية -

من اعداد الطالبتين :

- بن خدة وفاء

- حادي ياقوت

تحت إشراف الأساتذيين:

- الدكتور :شيري في جلول - مشرفا

- الدكتور :صوار يوسف - مشرفا مساعدا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :2020/09/03

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور/ غوتي محمد أستاذ محاضر (ب) جامعة سعيدة (رئيسا)

الدكتور/ شريفي جلول أستاذ محاضر (أ) جامعة سعيدة (مشرفا)

الدكتور/ صوار يوسف أستاذ التعليم العالي جامعة سعيدة (مشرفا مساعدا)

الدكتور/ عتيق شيخ أستاذ محاضر (ب) جامعة سعيدة (ممتحنا)

السنة الجامعية 2019-2020

الإهداء :

- ✓ أهدي هذا العمل ونجاح إلى روح أبي الزكية الطاهرة
- ✓ و إلى من تعبت من أجلي نبع الحنان أُمي الغالية
- ✓ و إلى سندي في هذه الحياة حفظه الله وأطال في عمره جدي
- ✓ و إلى إخوتي أحمد ومروان ولمياء متمنيًا لهم التوفيق ونجاح في هذه الحياة
- ✓ و إلى صديقتي سعاد وبشرى وفقهم الله فيما تتمنيان
- ✓ و إلى صديقتي ياقوت التي تقاسمت معي تعب هذه المذكرة
- ✓ و إلى كل من أخذت منه حرفا في العلم طوال مشواري الدراسي
- ✓ و إلى كل من دعى لي في ظهر الغيب

وفاء

الإهداء :

✓ اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى من تعب وضحي من أجلي

في هذه الحياة إلى أبي الغالي.

✓ إلى من علمتني النجاح والصبر بسمة العمر أمي الغالية.

✓ إلى إخوتي محمد ورفيق حفظهم الله ووفقهم فيما يتمنون.

✓ إلى رفيقة دربي الدراسي بن خدة وفاء.

✓ إلى زملائي بالعمل في ثانوية قرين أحمد.

✓ إلى زميلاتي في صيدلية الرحمة وبالأخص السيدة ضيف.

✓ إلى من أثار لي سبيل كسب المعرفة من الأساتذة

والمعلمين بمختلف الأطوار والمستويات.

✓ إلى كل من عرفته خلال مساري دراسي

وكل من دعى لي في ظهري الغيب .

ياقوت

الشكر والعرفان

✓ شكر الله عز وجل ونحمده حمدا يليق بعظيم سلطانه ونور وجهه على أن وفقنا و يسر لنا لإتمام هذا العمل المتواضع ✓
تقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى كل من الأستاذين الكريمين شريقي جلول و صوار يوسف على توجيههم لنا وتقديم مختلف النصائح والإرشادات بكل طيبة وحسن معاملة في استكمال عملنا هذا .
✓ إلى كل شخص قدم يد المساعدة سواء من بعيد أو من قريب في إتمام هذا العمل المتواضع.

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة مدى تأثير الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الدول العربية العينة شملت 13 دولة عربية، وقد تمثلت أوجه الإنفاق العام في إجمالي الإنفاق الوطني العام، إجمالي الإنفاق الاستهلاكي وإجمالي الإنفاق العسكري بينما تتحدد النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي، تم القيام بدراسة قياسية باستخدام منهج تحليل بيانات البانل خلال الفترة (2000-2018) بالاعتماد على برنامج R studio، وقد تم التوصل إلى وجود آثار فردية ترجع إلى خصوصية كل دولة فيما يخص الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية : الإنفاق العمومي ،النمو الاقتصادي

Abstract :

This study aimed to try to know the extent of the impact of public spending on economic growth in the Arab countries, the sample included 13 Arab countries, and the aspects of public spending were, total national public spending, total consumer spending and total military spending, while economic growth is determined by the gross domestic product. During the period (2000-2018), a standard study was carried out using data analysis methodology, depending on the method of R.studio , and it was concluded that there are individual effects due to the specificity of each country in terms of public spending and its relationship to economic growth .

Key words: public expenditure, economic growth.

Résumé :

Cette étude visait à essayer de connaitre l'ampleur de l'impact des dépenses publiques sur la croissance économique dans les pays arabes, l'échantillon comprenait 13 pays arabes, et les aspects des dépenses publiques étaient, les dépenses publiques nationales totales, les dépenses totales de consommation et les dépenses militaires totales, tandis que la croissance économique est déterminée par le produit intérieur brut .Au cours de la période (2000-2018), une étude standard a été réalisée en utilisant la méthodologie d'analyse des données, en fonction de la méthode de R.studio,et elle a été conclu qu'il existe des effets individuels dus à la spécificité de chaque pays en termes de public les dépenses et leur relation avec la croissance économique .

Les mots clés : dépenses publique, croissance économique.

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
	قائمة المختصرات و الرموز
	المقدمة
	الفصل الأول : الأدبيات النظرية للإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي
5	تمهيد
6	عموميات حول الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي
6	1. أساسيات حول الإنفاق العمومي
6	1.1. مفهوم الإنفاق العمومي
6	1.1.1. تعريف الإنفاق العمومي
7	2.1.1. التأثيرات التي يتميز بها الإنفاق العمومي
8	3.1.1. مبادئ أسس الإنفاق العمومي
9	4.1.1. أنواع الإنفاق العمومي
10	2.1. ظاهرة تزايد النفقات العامة
10	1.2.1. الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة
11	2.2.1. الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة
13	3.1. قواعد النفقة العامة
13	4.1. حدود النفقات العامة
14	5.1. آثار النفقات العامة الاقتصادية
14	1.5.1. آثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة
17	2.5.1. آثار الاقتصادية غير مباشرة للنفقات العامة
18	6.1. العوامل المؤثرة على الإنفاق العمومي
20	7.1. تطورات الإنفاق العمومي في ظل الفكر الاقتصادي
20	1.7.1. النفقات العامة في ظل الفكر الكلاسيكي

21	2.7.1) النفقات العامة في ظل الفكر الكنزري
22	3.7.1) النفقات العامة في ظل التيار النقدي الحديث
22	4.7.1) النفقات العامة في ظل الفكر الاشتراكي
23	5.7.1) النفقات العامة في ظل الاقتصادي الإسلامي
24	II. أساسيات حول التنمية و النمو الاقتصادي
24	1.1.1) مفهوم التنمية الاقتصادية
24	1.1.1) تعريف التنمية الاقتصادية
24	2.1.1) المكونات الرئيسية للتنمية الاقتصادية
25	3.1.1) مؤشرات قياس التنمية
25	4.1.1) متطلبات التنمية الاقتصادية
25	5.1.1) أهمية التنمية الاقتصادية
26	2.1.1) مفهوم النمو الاقتصادي
26	1.2.1) تعريف النمو الاقتصادي
27	2.2.1) خصائص النمو الاقتصادي
27	3.2.1) معدلات النمو
27	4.2.1) أهمية النمو الاقتصادي
28	5.2.1) أنواع النمو الاقتصادي
29	3.1.1) الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية
30	4.1.1) قياس النمو الاقتصادي
30	5.1.1) العوامل المحددة للنمو الاقتصادي
32	6.1.1) نظريات النمو الاقتصادي
32	1.6.1) نظرية النمو الكلاسيكية
38	2.6.1) النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيك
39	3.6.1) النمو الاقتصادي في الفكر الحديث
41	4.6.1) نظرية النمو الجديدة (الداخلية)
42	7.1.1) أثر إنفاق العمومي على النمو الاقتصادي
43	8.1.1) علاقة الإنفاق العمومي بالنمو الاقتصادي
43	1.8.1) العلاقة السلبية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي
44	2.8.1) العلاقة الموجبة بين الإنفاق العمومي و النمو الاقتصادي
45	الدراسات السابقة للموضوع

45	ا.الدراسات السابقة باللغة العربية
57	اا.الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
62	خلاصة الفصل
64	الفصل الثاني :جانب التطبيقي
64	تمهيد
65	النموذج القياسي لتقدير محددات الإنفاق العمومي وأثرها على النمو الاقتصادي
65	ا.الطريقة و أدوات و المنهج المتبع
71	اا.مناقشة النتائج
73	خلاصة الفصل
75	الخاتمة
78	قائمة المصادر و المراجع
83	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
29	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	الجدول(1)
68	نتائج أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي (نماذج البائل الساكنة)	الجدول(2)
69	اختبارات المفاضلة	الجدول(3)
70	نتائج أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي	الجدول(4)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
66	متوسط إجمالي الناتج المحلي	الشكل (1)
67	متوسط إجمالي الإنفاق الوطني العام	الشكل (2)

قائمة الملاحق

العنوان	الرقم
مخرجات برنامج R studio	الملحق

قائمة الاختصارات و الرموز

الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الأجنبية	الاختصار/ الرمز
الناتج المحلي الإجمالي	Gross domestic product	GDP
الإنفاق الوطني العام	National public spending	DAB
الإنفاق الاستهلاكي	Consumer spending	CON
الإنفاق العسكري	Military spending	MIL
اللوغاريتم	Logarithm	LOG



المقدمة العامة

مقدمة :

بعد أزمة الكساد الكبيرة التي شهدتها العالم عام 1929 ، تبين أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية التي تلعب دورا هام في تحديد السياسة الاقتصادية لأي دولة من خلال طرح واتخاذ عدة إجراءات وتدابير تهدف إلى تحديد مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال مدة زمنية معينة ، ومن أبرز أدوات السياسة المالية النفقات العامة التي تحتل مكانة جد مرموقة نظرا لدور الكبير الذي تلعبه في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي ، حيث يعتبر موضوع الإنفاق العمومي من المواضيع التي لها علاقة متينة باقتصاد أي دولة، باعتباره المعيار الأول والمؤشر الأقرب والرئيسي لقياس الأداء الاقتصادي الذي يتم من خلاله البحث في تحديد أهم الوسائل والطرق التي تقوم بتحسين وتطوير المستوى المعيشي للفرد خصوصا وللمجتمع عموما، حيث تأثر هذا الموضوع بمختلف التيارات الفكرية ما غير وجهة نظر الاقتصاديين والسياسيين لدور الدولة في الاقتصاد، وهذا ما أدى إلى تشكل فكرة التوجه نحو التوسع في الإنفاق العام باعتبارها أحد أهم أدوات السياسة المالية التي لها دور في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتمثل في الدور الفعال الذي تقوم به الدولة في الاقتصاد عن طريق تدخلها بتوجيهه لمجالات أكثر كفاءة وفعالية لعملية التنمية .

إشكالية الدراسة:

لدراسة الموضوع والتطرق وذكر مختلف جوانبه المتعددة ومن أجل الوصول إلى النتائج المرغوبة قمنا بطرح الإشكالية التالية :

✓ ما مدى تأثير الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2018؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية تم طرح الفرضية الرئيسية التالية:

-يؤثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة من خلال إجمالي الإنفاق الوطني العام وإجمالي الإنفاق الاستهلاكي وإجمالي الإنفاق العسكري.

أسباب اختيار موضوع:

-تطابق الموضوع مع التخصص المدروس.

- البحث في كيفية تأثير الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

- الطابع الاجتماعي للموضوع كون أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تحسين الأوضاع المعيشية لأفراد المجتمع .

أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على طبيعة الإنفاق العمومي للدول العربية وتحليل أنماطه واتجاهاته.
- بيان مدى تأثير الإنفاق العمومي للدول البترولية العربية على النمو خلال فترة الدراسة.
- اختبار أثر المتغيرات على النمو الاقتصادي في الدول العربية.
- دراسة طبيعة العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي للدول العربية .

أهمية الدراسة :

- تتجلى أهمية هذه الدراسة في إلقاء الضوء على جانب النمو الاقتصادي للدول العربية باعتباره ركيزة أساسية لتطور هذه الدول.
- توضيح مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي .
- تحديد الحجم الأمثل الذي ينفق من قبل الهيئات المسؤولة عن ذلك .

حدود الدراسة:

للدراسة حدود زمنية و أخرى مكانية :

الحدود الزمنية:

تمثلت فترة الدراسة من خلال مدة زمنية قدرها 18 سنة (2000-2018)

الحدود المكانية:

تمثلت الحدود المكانية لهذه الدراسة في دراسة اقتصاد مجموع من الدول العربية.

المنهج المتبع في الدراسة :

لمعالجة الموضوع تم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بحيث تم في الجانب التطرق لمختلف مفاهيم ونظريات الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي.

أما في الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على المنهج الإحصائي التحليلي بغية قياس أثر إنفاق العمومي على النمو الاقتصادي.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة التواصل مع أساتذة المشرفين وأيضاً تواصلنا نحن طالبتين مع بعض هذا بسبب الحجر الصحي الذي كان سببه فيروس كورونا وبعد المسافة بيننا.

هيكل الدراسة :

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع وإجابة على إشكالية الدراسة ، قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين .
حيث تناول الفصل الأول الأدبيات النظرية للإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي والذي تم تقسيمه إلى مبحثين:
المبحث الأول جاء بعنوان عموميات الإنفاق العمومي و النمو الاقتصادي ، أما المبحث الثاني فتناول الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع الدراسة .
والفصل الثاني تم عرض فيه جانب التطبيقي للدراسة وقد احتوى على مبحث واحد ومتمثل في النموذج القياسي لتقدير محددات الإنفاق العمومي وأثرها على النمو الاقتصادي .

A decorative border with intricate floral and scrollwork patterns, framing the central text.

الفصل الأول :

الأدبيات النظرية للإتفاق العمومي

و النمو الاقتصادي

تمهيد :

يبرز الإنفاق العمومي كأحد أهم أدوات السياسة المالية حيث اهتم به مختلف الاقتصاديون سواء كانوا تقليديين أو حديثين وقد تركز جل تفكيرهم حول تحديد مبلغ واجب إنفاقه وكيف يتم توزيعه بين مختلف وظائف الدولة وهذا من أجل تحقيق أكبر قدر من المنفعة ، وقد شهد الإنفاق العمومي تطورا تاريخيا في الفكر الاقتصادي و الذي يبرز مدى أهميته سواء من الجانب الاجتماعي أو الجانب الاقتصادي وذلك لي ارتباطه بتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية و الذي يعد ضرورة حتمية لضمان تجنب الأزمات المالية من خلال توازن الأداة الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو اقتصادية ، حيث يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات وتتطلع لها الشعوب وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع ، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للأفراد و المجتمعات ، وهو يعد مؤشر من مؤشرات رخائها وازدهارها وتطورها .

في هذا الفصل نوضح مختلف أدبيات الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي ، ونعرض مختلف آراء المفكرين حول هذين المفهومين كما سنتعرض إلى مختلف الدراسات السابقة التي تتحدث عن العلاقة التي تربط بينهما .

عموميات حول الإنفاق العمومي و النمو الاقتصادي

يعد الإنفاق العمومي إحدى أهم الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة بهدف تحقيق دورها في المجالات الاقتصادية و المالية حيث أنه يعكس جميع الأنشطة العامة ، ويبين برامج الحكومة في الميادين المختلفة في شكل اعتمادات تخصص كل منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد، وتحقيق أقصى نفع جماعي ممكن .

1. أساسيات حول الإنفاق العمومي

1.1 مفهوم الإنفاق العمومي :

إن الإحاطة بمفهوم الإنفاق العمومي (النفقة العامة للدولة) يقتضي أن نحلل العناصر و مبادئه و أنواعه وقواعده وحدوده وأسباب تزايدده .

1.1.1 تعريف الإنفاق العمومي :

-التعريف التقليدي :تعرف النفقة العامة في معناها العام على أنها الأموال التي تصرف قصد إشباع الحاجات .

إن الأخذ بالمعيار الشكلي يبرره علماء المالية التقليديون على أساسين ، الأول يتمثل في اختلاف طبيعة النشاط الممارس من قبل أشخاص القانون العام الذي يهدف إلى تحقيق النفع العام ، وعن ذلك الذي يمارسه أشخاص القانون الخاص والذي يهدف إلى تحقيق المصلحة الخاصة أما الأساس الثاني وفق المعيار الشكلي هو اعتماد أشخاص القانون في نشاطهم على السلطة والسيادة ، أما أشخاص القانون الخاص فيعتمدون على التعاقد ، على هذا النحو فكل ما تنفقه الدولة يعتبر نفقة عمومية بغض النظر عن الوجهة التي تؤول إليها النفقة ، ولا تكون نفقة عمومية إذا صدرت من هيئات ليس لها الطابع العمومي وعلى هذا الأساس يمكن تعريف النفقة العمومية على أنها : تلك النفقة التي يقوم بإنفاقها شخص من أشخاص القانون العام بهدف تحقيق المصلحة العامة . (محفوظ، 2015، صفحة 27)

كما يمكن تعريف الإنفاق العمومي كما يلي :

الإنفاق العمومي هو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة ويمكن استخدام الإنفاق الحكومي كأحد المعايير لقياس حجم الدولة في النشاط الاقتصادي ويعرف عادة بأنه مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة ويقصد بها إشباع الحاجيات العامة . (عايب، 2010، صفحة 101)

يعرف علماء المالية النفقة العامة على أنها : مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة ، أو إحدى تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة.(بركات، 1992، صفحة 60)

ويمكن تعريفه أيضا على أنه : مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع العام . (الله، 2006، صفحة

ويتبين من هذه التعاريف أن النفقة العامة لديها ثلاثة عناصر :

أ- النفقة العامة هي مبلغ نقدي أو نفقة عينية قابلة لتقويم نقدي : يعتبر الشكل النقدي للنفقة هو الشكل الأكثر شيوعا حيث غالبا ما تقوم الحكومة وهيئتها ومؤسساتها بتنفيذ برامج الإنفاق العام في شكل نقدي ،فهي تدفع أجور العاملين في شكل نقدي سواء في شكل النقود أو الشيكات كما أنها تشتري سلع وخدمات في شكل نقدي أيا كان سواء شراء آجل أو فوري وأيضا يتم تسديد فوائد وأقساط القروض في شكل نقدي إما بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية .

غير أنه في بعض الأحيان قد يأخذ الإنفاق العمومي في العصر الحديث شكلا عينيا لا يترتب عليه أي مدفوعات نقدية مثل الدعم العيني للسلع التموينية التي توزعها الحكومة على الفقراء ،أو تقديم الإسكان المجاني لبعض فئات المجتمع ،أو سداد جزء من ديونها بشكل بضائع ،أو تقديم إعانات عينية لضحايا الكوارث الطبيعية بالداخل والخارج وقد يأخذ الإنفاق العام شكلا عينيا كجزء من تنفيذ بروتوكولات تجارية مع دول العالم الخارجي .

ب- أن تقوم بالنفقة العامة الحكومة أو إحدى الوحدات التابعة لها : يعتبر شرط الطبيعة القانونية للقائم بالنفقة هو أحد الشروط الأساسية لكي تكتسب النفقة صفة العامة ،إن النفقة العامة تتم عن طريق شخص معنوي عام قد يكون الحكومة أو إحدى الوحدات التابعة لها (هيئة أو مؤسسة) .

ج- أن يكون هدف النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة :يتمثل الهدف الأساسي للنفقة العامة في إشباع حاجة عامة وتأسيسها على ذلك فإن كافة أوجه الإنفاق النقدي أو العيني القابل للتقويم النقدي يتم من خلال الأشخاص العامة تعتبر بمثابة إنفاق عام طالما أنه يتبع حاجات عامة . (اندوراس، 2010، صفحة 100)

ومن التعاريف السابقة نستنتج تعريفا شاملا للإنفاق العمومي :

على أنه مبلغ نقدي أو قدر عيني قابل للتقويم يتم إنفاقه عن طريق الحكومة أو إحدى الوحدات التابعة لها لإشباع حاجات عامة .

2.1.1)التأثيرات التي يتميز بها الإنفاق العمومي :

أ) إن الإنفاق يكون طلبا إضافيا ومباشرا على الموارد الإنتاجية في المجتمع ، فعندما تزداد مشتريات الحكومة من السلع والخدمات فإنها في الواقع تكون طلبا إضافيا على الموارد الإنتاجية المستخدمة في إنتاج تلك السلع و الخدمات و التي تتمثل بعناصر الإنتاج الأربعة : الأرض و العمل و رأس المال والتنظيم و الابتكار .

ب) يؤثر الإنفاق الحكومي على السلع و الخدمات بصورة مباشرة على اختيارات المجتمع في تقرير ماذا ينتج و كيف ينتج . فعندما تزداد مشتريات الحكومة مثلا من سلع ومستلزمات الأمن و الدفاع الوطني أو عندما تزداد مشروعات بناء الطرق و الجسور فإنها بالتأكيد تؤثر على أنواع وكميات السلع والخدمات المنتجة فيه .

أما عندما يزداد الإنفاق الحكومي على خدمات العلماء وبحوث تطوير تكنولوجيا الإنتاج فإنها في هذه الحالة تؤثر على اختيارات المجتمع في تقرير كيف يتم الإنتاج لأن التكنولوجيا السائدة هي التي تتحكم بطريقة الإنتاج وكيفية استخدام الموارد الإنتاجية .

ج) أما إذا أخذ الإنفاق الحكومي شكل مساعدة الفئات الأقل حظا من الطبقات الفقيرة أو العاطلين عن العمل فإن التأثير الرئيس يكون على توزيع القدرة الشرائية (الدخل) في المجتمع أي على تقرير لمن ينتج . ويمكن أن يؤثر على كميات ونوعيات السلع المنتجة أي ماذا ينتج في حالة اختلاف النمط الاستهلاكي أو الانفاقي للطبقات الفقيرة عن الطبقة الغنية . (قطف، 2006، الصفحات 83-84)

3.1.1) مبادئ أسس الإنفاق العمومي :

إن أنواع النفقات العامة كثيرة ومتنوعة ،وتختلف أنواعها باختلاف المسؤوليات الإدارية أو الجهات و المصالح العامة ، التي تقوم بعملية الصرف والإنفاق.

أ)المبدأ الإداري (مبدأ المسؤولية):هو تحديد النفقات بالإدارات العامة التي تقوم بعملية الصرف ، المهم حسب هذا المبدأ هو تحميل مسؤولية الصرف على الجهة التي قامت بالإنفاق .

ب)المبدأ الوظيفي (المبدأ الحقيقي) : المبدأ الوظيفي منصب على الغرض أو الهدف من عملية الصرف فعملية الصرف تكمن وراءها أهداف يراد تحقيقها ، فالمبدأ الوظيفي يقصد منه وظيفة الصرف وتحقق هدف أو الأهداف المحددة .

ج) مبدأ الدخل : تقوم الإدارات و المصالح العامة بالصرف(الإنفاق العام) من أجل شراء السلع أو الحصول على خدمات الأغراض الاستهلاكية أو أغراض استثمارية .

د) مبدأ المنفعة : هذا المبدأ يتعلق مباشرة بالأفراد المنتفعين من هذا الإنفاق العام ، أي بمعنى آخر الأفراد أو المجموعات التي حصلت على المنافع الخاصة والمباشرة من وراء عملية الإنفاق ، التعليم، الصحةإلى آخره

ه) مبدأ الربحية : من الممكن تصنيف النفقات العامة إلى نوعين اثنين وذلك حسب المردود أو الربحية : فالنفقات العامة على قطاع التعليم أو الشرطة أو المواصلات لا يتوقع منها مردود مباشرة بينما المشاريع الإنتاجية أو الخدمية يتوقع منها مردود يغطي على الأقل إجمالي النفقات (النفقات الثابتة و المتغيرة ، بما في ذلك أقساط وفوائد القروض التي منحت للمشروع عند تأسيسه)وهكذا يمكن تصنيف النفقة إلى :

-نفقات عامة ذات مردود

-نفقات عامة غير ذات مردود (مسعود، 2015، الصفحات 296-300)

4.1.1 أنواع الإنفاق العمومي :

يمكن تقسيم النفقات العامة إلى ما يلي :

أ) النفقات الحقيقية و النفقات التحويلية :

- النفقات الحقيقية :هي استخدام الدولة للقوة الشرائية للحصول على السلع و الخدمات المختلفة لإقامة المشروعات التي تشبع حاجات عامة ، أي الدولة تحصل على مقابل للنفقات الحقيقية في شكل السلع الخدمات و اللازمة لإقامة هذه المشروعات .وتؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج القومي كما يترتب على النفقات الحقيقية استهلاك الدولة للموارد الاقتصادية .

- النفقات التحويلية :هي عبارة عن تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى فئة أخرى في المجتمع عن طريق الضرائب و الإعانات. وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة الناتج القومي بل إنها تؤدي إلى إعادة توزيعه .

ب) التقسيم الوظيفي للنفقات العامة :

يقصد بالتقسيم الوظيفي للنفقات العامة تقسيم النفقات العامة طبقا لوظائف الدولة . وتتعدد وظائف الدولة بحيث يمكن تجميعها في خمسة وظائف رئيسية هي : الوظيفة الإدارية ، الوظيفة الاجتماعية ، الوظيفة الاقتصادية لنفقات الجارية النفقات الرئسالية. وبالتالي تقسم النفقات العامة إلى خمسة أنواع هي :

- النفقات الإدارية :

وهي النفقات الخاصة بسير المرافق العامة و اللازمة لقيام الدولة . وتشمل النفقات الإدارية العامة (الإدارة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل الدبلوماسي وغير ذلك) .

- النفقات الاجتماعية :

وهي النفقات الخاصة بتحقيق الأهداف الاجتماعية للدولة وأهمها إشباع الحاجات العامة .

ومن أهم بنود هذه النفقات : النفقات الخاصة بالتعليم و بالصحة وبتوفير الإسكان ، والثقافة العامة و الضمان الاجتماعي وغير ذلك.

- النفقات الاقتصادية :

وهي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة لتحقيق الأهداف الاقتصادية مثل الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية مثل النفقات على النقل والاتصالات و المواصلات ، ومشروعات الري والصرف وغيرها .

- النفقات الجارية :

هي النفقات اللازمة لتشغيل المرافق العامة مثل : دفع الأجور والمرتبات وسداد قيمة مستلزمات الإنتاج وخدمة الدين ، وتتسم هذه النفقات بصفة الاستمرار و الدورية و التكرار وليس لها طبيعة مؤقتة للتوقف .

- النفقات الرأسمالية :

هي النفقات التي تخصص رأس المال العيني في المجتمع وتشمل الإنشاءات الجديدة في مختلف الأنشطة و الإِنفاق على صلاح وصيانة الأصول الرأسمالية التي تؤدي إلى إطالة عمرها وزيادة طاقتها الإنتاجية . (محمود، 2017، الصفحات 116-117)

2.1 ظاهرة تزايد النفقات العامة :

من أهم الظواهر الاقتصادية التي استرعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل القومي ، أي أن العلاقة بينهما علاقة طردية بحثة ، بغض النظر عن درجة نمو الدولة الاقتصادي أو الفلسفة الإيديولوجية السائدة فيها .

و أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني فاجنر A.Wagner ، بعد أن قام بدراسة متعلقة بالنفقات العامة وتزايدها .

1.2.1) الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة :

ترجع الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة إلى ثلاثة عوامل رئيسية :

أ) تدهور قيمة النقود :

يقصد بتدهور قيمة النقود ، انخفاض القوة الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل .وهي الظاهرة التي يمكن أن تفسر ارتفاع أثمان السلع و الخدمات .

ب) اختلاف طرق المحاسبة المالية (اختلاف طرق إعداد الميزانية العامة) :

في الماضي لم تكن تظهر النفقات أو الإيرادات في الميزانية العامة للدولة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من حقيقتها .

مع إتباع مبدأ الوحدة ، أو عمومية الميزانية العامة ، الذي يقضي بضرورة كافة نفقات الدولة وإيراداتها - دون تخصيص - في الميزانية العامة ظهرت نفقات عامة كانت تنفق فيما قبل ولم تكن تظهر في الميزانية . ومن ثم فإن الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية اقتضتها تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة.

(ج) زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها :

قد تكون الزيادة الظاهرة في النفقات العامة مردها إلى زيادة مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها . ومثال ذلك قيام الدولة باحتلال دولة أخرى ، أو استرداد جزء من إقليمها . ويترتب على هذه الزيادة ، بطبيعة الحال زيادة في حجم النفقات العامة إلا أنها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي.

2.2.1) الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة :

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات بالإضافة إلى زيادة عبئ التكاليف العامة بنسبة ما ، وترتبط الزيادة في عبئ التكاليف غالبا بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين (زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة) .

(أ) الأسباب المذهبية :

ويقصد بها الأسباب التي ترتبط بالتطوير التاريخي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، من دولة حارسة إلى دولة متدخلة .

(ب) الأسباب الاقتصادية :

من أهم الأسباب الاقتصادية زيادة الدخل القومي والتوسع في المشروعات العامة ، و الدورة الاقتصادية و المنافسة الاقتصادية .

فزيادة الدخل القومي يمكن الدولة من زيادة ما تقتطعه منه في صورة تكاليف وأعباء عامة من الضرائب ورسوم وغيرها ، بغض النظر عن تزايد وتنوع الضرائب المقررة أو ارتفاع سعرها.

(ج) الأسباب الاجتماعية :

مع زيادة عدد السكان ، وتركزهم في المدن و المراكز الصناعية ، يتزايد حجم النفقات العامة لمواجهة زيادة الطلب على الخدمات التعليمية و الصحية و الثقافية أو خدمات النقل و المواصلات و المياه و الغاز و الكهرباء و الأمن العام و زيادة نمو الوعي الاجتماعي . ويرجع هذا أن حاجات سكان المدن أكبر و أعقد من حاجات سكان الريف .

(د) الأسباب الإدارية :

يؤدي سوء التنظيم الإداري وعدم مجاراته لتطوير المجتمع الاقتصادي و الاجتماعي وتطوير وظائف الدولة و الإسراف في عدد الموظفين وزيادتهم على حاجة العمل ، و الإسراف في ملحقات الوظائف العامة (أثاث، مكاتب..... الخ) إلى زيادة الإنفاق العام بصورة ملحوظة بل وأكثر من ذلك يمثل عبئاً إضافياً على موارد الدولة .

(هـ) الأسباب المالية :

تتركز هذه الأسباب في أمرين هاميين :

أولاً : سهولة الاقتراض في العصر الحديث ، مما أدى إلى كثرة لجوء الدولة إلى القروض العامة للحصول على ما يلزمها لسداد أي عجز في إيراداتها ، مما يترتب عليه زيادة حجم النفقات العامة . لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط و الفوائد.

ثانياً : وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين مما يؤدي إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في وجه إنفاق ضروري أو غير ضروري.

(و) الأسباب السياسية :

يترتب على انتشار مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية زيادة اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل وكفالة كثير من خدماتها ، أضف إلى ذلك أن النظام الحزبي يدفع الحزب الحاكم إلى التوسع في المشروعات الاجتماعية لإرضاء الناخبين وإلى الإكثار من تعيين الموظفين إرضاءاً لأنصاره ، مما يترتب عليه زيادة في النفقات العامة . (ناشد، 2003، الصفحات 61-66)

3.1) قواعد النفقة العامة :

1) قاعدة المنفعة :

يهدف الإنفاق العمومي إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة وذلك من أجل إشباع حاجات المجتمع المتعددة ، بينما تصرف المنفعة الخاصة لتحقيق أهداف فردية وتنفق لغرض الحصول على مردود معين .

وهنا يثار موضوع آخر متعلق بقاعدة المنفعة وهو تحديد أولويات الإنفاق العام وعلى الدولة أن توازن بين المنافع لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية ، حيث يقرر في ضوء أهداف الخطة الموازنة بين وجوه الإنفاق المختلفة بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار توزيع النفقات حسب احتياجات النواحي والأقاليم المختلفة وكذلك لمختلف الطبقات الاجتماعية ، وتختلف هذه الأولويات من اقتصاد إلى آخر وتختلف أيضا بالنسبة للاقتصاد الواحد من مرحلة إلى أخرى .

2) قاعدة الاقتصاد :

و المقصود بها الابتعاد عن التبذير و الإسراف و الذي يؤدي إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر منفعة ،بالإضافة إلى أن هذه الحالة تضعف الثقة العامة في مالية الدولة وتعطي للمكلفين بدفع الضريبة مبررا للتهرب منها .

من الطبيعي أن هذه القاعدة ملازمة للقاعدة الأولى فتحقيق أكبر عائد و بأقل تكلفة ممكنة .

إن قاعدة الاقتصاد تعني الالتزام بسياسة ترشيد الإنفاق ، ويتطلب تحقيق هذه القاعدة في الإنفاق العام تعاون وتضافر جهود كافة الأجهزة التنفيذية و التشريعية وإحكام الرقابة .

3) قاعدة الترخيص :

ويعني ذلك أن أي مبلغ من الأموال لا ينفق إلا إذا تم موافقة الجهة المختصة بالتشريع ، وهذا ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة . (الغزاوي، 2007، الصفحات 34-35)

4.1) حدود النفقات العامة :

يتأثر تحديد النفقات العامة بنوع النظام الاقتصادي و السياسي المتبع من طرف الدولة ، فالدولة الحارسة قد انحصرت وظيفتها في الحفاظ على أمن الدولة الداخلي و الخارجي و القيام ببعض الأشغال العامة وقليل من الخدمات الاجتماعية العامة ، و بالتالي كانت نفقاتها العامة عند الحد الأدنى ، على عكس ذلك بالنسبة للدولة المتدخلة التي اقتضى تدخلها زيادة في النفقات العامة لأن وظيفة الدولة ازدادت واتسعت .

أما الدول ذات النظام الاشتراكي فإن النفقات العامة لها أهمية كبيرة بالنظر لما تقوم به الدولة في ظل هذا النظام من إنتاج وتوزيع وتسيير وغيرها من ثم يستلزم عليها زيادة كبيرة في النفقات العامة حتى تستطيع القيام بالوظائف.

وقد كان لتطور وظائف الدولة في ظل الدولة المتدخلة و الدولة ذات النظام الاشتراكي آثار على تحديد النفقات العامة دون إدخال أو الأخذ بعين الاعتبار مقدرة الدولة على تدبير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة التي تقتضيها وظائف الدولة المختلفة ، بالتالي أصبح من الضروري أن يدخل في الاعتبار قدرة الدخل الوطني من الناحية الاقتصادية على تحمل الإيرادات العامة التي تحدد عدة عوامل ، من أهمها كيفية توزيع الدخل الوطني بين مختلف الطبقات وكفالة مستوى معين لمعيشة الأفراد .

ومن العوامل التي تحدد حجم الإنفاق العام المنفعة العامة ، الإنفاق لعام مثله مثل الإنفاق الخاص لا يكون مبررا إلا إذا لا حقق منفعة مساوية على الأقل لما يترتب عليه الإنفاق من تضيحية .

إلا أنه من الصعوبة بمكان قياس هذا النوع من المنفعة ، فقد تباينت وجهات نظر علماء المالية العامة و الاقتصاد على ما يعتبر منفعة عامة أو لا ، إلا أن هناك من يرى بأن تحديد المنفعة العامة قرار سياسي يرجع تقديره للسلطة السياسية في الدولة . (إبراهيم، 2016/2015، صفحة 20)

5.1 آثار النفقات العامة الاقتصادية :

للنفقات العامة أهمية بالغة من الناحية الاقتصادية ،في كونها تحقق أغراضا معينة وبالتالي يمكن استخدامها كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ، إذ أنه إذا عرف أثر الذي يحققه إنفاق معين في ظل ظروف معينة ذلك يعني أن الإنفاق تم على نحو واعي ، و كوسيلة لتحقيق هذا أثر الذي يعتبر أحد أهداف السياسة الاقتصادية.

1.5.1 آثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة :

(أ) آثار النفقات العامة على الإنتاج القومي :

تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج و العمالة من خلال تأثيرها على حجم الطلب الفعلي ، حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب ، و تزداد أهميته بازدياد مظاهر تدخل الدولة في حياة الأفراد .

و العلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها . وبصورة أدق فالنفقات الحقيقية تتعلق بالطلب على السلع و الخدمات بينما تتعلق النفقات التحويلية بطريقة تصرف المستفيدين منها .

والواقع ، أن النفقات العامة تؤثر على المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي برفعها لهذه المقدرة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ومن ثم يرتفع الناتج القومي و الدخل القومي . ولتبيان أثر النفقات العامة في رفع المقدرة الإنتاجية ، يتعين علينا التفرقة بين أنواع النفقات العامة .

- النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية : تعمل على إنتاج السلع المادية و الخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد وتعمل أيضا على تكوين رؤوس أموال العينية المعدة للاستثمار . وهذا الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري يعد من النفقات التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل القومي ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد القومي .

- النفقات الاجتماعية :

تشمل النفقات التحويلية و النفقات الحقيقية التي تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية . ولهذا النوع من النفقات آثار مباشرة على الإنتاج سواء كان ذلك في صورة تحويلات نقدية أو تحويلات عينية . فالنفقات الاجتماعية التي تتخذ شكل تحويلات نقدية ، أو إعانات ، تهدف إلى تحويل جزء من القوة الشرائية لصالح بعض الأفراد (المتعلقة بالفئات محدودة الدخل). وبالتالي فلا يمكن مقدا ، معرفة مدى أثر هذا النوع من النفقات الاجتماعية على حجم الإنتاج ، وذلك لعدم معرفة أنواع السلع التي تقوم هذه الفئات بالإنفاق للحصول عليها على وجه التحديد . ولكن ابتداء من تحديد هذه الفئات (ذوي الدخل المحدود) وارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك ، فإنه من المنطقي أن يتحه المقابل النقدي و الإعانات النقدية للإنفاق من أجل الحصول على السلع الضرورية وبالتالي يزداد الطلب عليها بما يستتبعه ذلك من زيادة إنتاجها .

- النفقات الحربية :

إن لنفقات الحربية أثرا فعالا في الإنتاج القومي ، وعلى وجه الخصوص كونها تمثل في العصر الحديث نسبة كبيرة من حجم الإنفاق الكلي للدول . والنفقات الحربية يمتد أثرها ليشمل الاستعداد للحرب وأعقابها . وبالتالي أثر هذه النفقات يشمل النواحي العسكرية والسياسية بصورة مباشرة و النواحي الاقتصادية بصورة غير المباشرة .

ويرى الفقه المالي التقليدي أن النفقات الحربية تعد من النفقات الاستهلاكية غير المنتجة ، بينما يميل الفقه الحديث إلى التمييز بين الآثار الانكماشية و التوسعية للنفقات الحربية .

ب) آثار النفقات العامة على الاستهلاك :

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام ، من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور تخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد . وسنتناول كل نوع من هذه النفقات على حدى .

- نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام :

يقصد بنفقات الاستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو مهمات لازمة لسير المرافق العامة ، ومن أمثلتها النفقات التي تدفعها الدولة في سبيل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات و المواد الأولية

اللازمة للإنتاج العام أو لأداء الوظائف العامة ، و النفقات المتعلقة بالملفات و الأوراق و الأثاث لأداء الوظائف العامة ، و النفقات المتعلقة بالملفات و الأوراق و الأثاث اللازمة للمصالح الحكومية و الوزارات إلخ .

- نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد :

من أهم البنود الواردة في النفقات العامة هو ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات وأجور أو معاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها (الحاليين و السابقين) .

وبطبيعة الحال فإن الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات.

وتعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد في أعمال وخدمات فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي . ومن ثم فدخل الأفراد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف .

(ج) آثار النفقات العامة على نمط توزيع الدخل القومي :

يقصد بنمط توزيع الدخل القومي الكيفية التي يوزع بها بين الطبقات وفئات المجتمع ، ونصيب كل طبقة أو فئة منه . وكقاعدة عامة يتحدد نمط توزيع الدخل القومي بطبيعة طريقة الإنتاج .

فبالنسبة للمجتمع الرأسمالي يقوم بالإنتاج على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج و العمل الأجير ومدى سيطرة الوحدة الإنتاجية على السوق وبالتالي فإن هذه العوامل مجتمعة تؤثر على أسس توزيع الناتج الصافي بين الطبقات و الفئات الاجتماعية المختلفة على النحو التالي :

-العمل و الإنتاجية :

حيث تتحدد الإنتاجية على أساس أن الهدف هو تدريب العمال وتحسين إمكانياتهم الإنتاجية . ويتم ذلك من خلال التعليم والتدريب الفني وتحسين ظروف المعيشية . فكلما ارتفع مستوى العامل التعليمي و الفني وتحسنت ظروف معيشته كلما زادت الإنتاجية .

-الملكية الفردية لوسائل الإنتاج :

وبذلك أصبح الرأسمالي ذا قوة اقتصادية تجعله يختص بجزء من الناتج الاجتماعي الصافي . وكلما زاد ما يمتلكه من وسائل الإنتاج كلما زادت قوته وسيطرته الاقتصادية . ومن ثم يحصل على جزء أكبر من الاجتماعي الصافي بالمقارنة بغيره الأقل قوة . والعكس صحيح .

-النفوذ الشخصي أو السياسي :

الذي يسمح لبعض الفئات بالحصول على دخل أكبر لا يتناسب مع عملهم أو مع ما تحت سيطرتهم من وسائل الإنتاج .

وهذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تؤدي إلى انعدام العدالة التوزيعية للدخل لصالح الرأسمالي الذي يمتلك وسائل إنتاج أكبر أو يتمتع بنفوذ شخصي وسياسي أكبر ، على حساب الطبقة الكادحة ، ويظهر هنا دور الدولة تحت تأثير الضغط السياسي للطبقات العاملة في التأثير على نمط توزيع الدخل القومي بغرض التخفيف من عدم العدالة في توزيع الدخل ، أي عن طريق إعادة توزيع الدخل . ويتجلى هنا تأثير النفقات العامة كوسيلة في يد الدولة تستطيع أن تستخدمها لتحقيق هذا الغرض ، وذلك بزيادة القوة الشرائية لبعض الطبقات أو الفئات ذات الدخل المنخفضة .

2.5.1) الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة :

للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل . وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف و المعجل .

أ) أثر المضاعف :

يقصد بالمضاعف ، في التحليل الاقتصادي ، المعامل العددي الذي يشير إلى زيادة في الدخل القومي المتولد عن الزيادة في الإنفاق ، و أثر زيادة الإنفاق القومي على الاستهلاك .

و لتوضيح فكرة المضاعف ، فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتببات أو أرباح و فوائد وأثمان للمواد الأولية أو ريع على الأفراد وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة ويقومون بإدخال الباقي وفقاً للميل الحدي للاستهلاك و الادخار . و الدخول التي تنفق على الاستهلاك و الادخار ، و الدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار . وبذلك تستمر حلقة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج - الدخل - الاستهلاك - الإنتاج

مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج و الدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسب مضاعفة ولذلك سمي بالمضاعف .

ب) أثر المعجل :

ينصرف اصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي إلى زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار . حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار ، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل .

وحقيقة الأمر ، أن زيادة الدخل يترتب عليها زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ، ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع وبعد نفاذ المخزون ، يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع ، بغرض زيادة أرباحهم . ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات و آلات لازمة لاستمرار إنتاجية السلع التي زاد الطلب عليها . ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل القومي . فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج القومي تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار بمرور الوقت بنسبة أكبر .

ومما هو جدير بالذكر ، أن هناك تفاعلا متبادلا بين مبدأي المضاعف و المعجل ، كما أن أثر المعجل ، شأنه في ذلك شأن أثر المضاعف ، يختلف من قطاع إلى آخر . (ناشد، أساسيات المالية العامة ، 2008، الصفحات 71-83)

6.1 العوامل المؤثرة على الإنفاق العمومي :

إن النفقات العامة ترسم حدود النشاطات المختلفة للدولة ، لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتضيق عندما ينحصر هذا الدور .

وبالتالي هناك مجموعة من العوامل تؤثر على الإنفاق العام تتمثل فيما يلي :

1- الإيديولوجية الاقتصادية للدولة :

والتي تكون إما فردية أو تدخلية وجماعية فهي إذن تأخذ طابع سياسي .

أ) الإيديولوجية الفردية :

في ظل الإيديولوجية الفردية حيث إن الفلسفة الشائعة هي ترك الأفراد أحرار في إقامة وتنظيم علاقات الإنتاج والتوزيع فيما بينهم باعتبارها الوسيلة المثلى لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فإن حجم النفقات العامة يتحدد بالنسبة للدخل الوطني بالقدر الضروري للقيام بالوظائف التقليدية مما يترتب عليه أن يخفض حجم النفقات العامة ونسبتها إلى الدخل الوطني من ناحية وأن تقلل أنواعها من ناحية أخرى .

ب) الإيديولوجية التدخلية :

أي في ظل الدولة المتدخلية والتي تتوجب ضرورة تدخل الدولة في عدة مجالات ونشاطات اقتصادية واجتماعية ، فإن دور النفقات العامة يزداد أهمية وبالإضافة إلى قيام الدولة بالوظائف التقليدية فإنها تقوم أيضا بنشاطات اقتصادية واجتماعية مختلفة وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة النفقات العامة إلى الدخل الوطني

ج) الإيديولوجية الجماعية :

تعتبر هنا النفقات العامة ذات أهمية كبيرة ذلك أن قيام الدولة الجماعية (أو الدولة المنتجة ذات النمط الاشتراكي) بعمليات الإنتاج والتوزيع يستبعد اعتبار كافة النفقات الاقتصادية على اختلاف أنواعها والخاصة بالوحدات الإنتاجية نفقات عامة بالإضافة إلى النفقات الاجتماعية التي تستهدف بها الدولة دعم أسعار بعض الحاجات الأساسية لكافة المواطنين .

2- تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورات الاقتصادية :

يتعرض الاقتصاد الوطني إلى تقلبات مستمرة والتي تسمى بالدورة الاقتصادية ومعنى الدورة الاقتصادية هي تلك التقلبات المنتظمة التي تؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي للدولة ،وتؤثر حركة الدورة الاقتصادية وتباين مستوى النشاط الاقتصادي بين فترات الازدهار والركود على حجم النفقات العامة زيادة أو نقصانا، ويبرز هذا بقدر ما تعكسه النفقات العامة من درجة استجابة لتقلبات مستوى النشاط الاقتصادي والذي يوصف بحساسية النفقات العامة،وتختلف مسارات هذه الحساسية تبعا لنوعية الإنفاق العمومي والتي تتمثل فيما يلي :

أ) حساسية الإنفاق الجاري على الإدارة العامة :

أي أنه عندما يرتفع مستوى النشاط الاقتصادي ليصل إلى حالة الراج والانتعاش فإن الإنفاق الجاري على الإدارة العامة سوف يزداد والعكس صحيح.

ب) حساسية الإنفاق الاقتصادي :

أي زيادة الإنفاق لتنشيط الطلب الكلي ودعم المؤسسات والبنوك الخاصة والتي تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد في تلك الدولة. وعليه فإن الإنفاق العمومي يزيد من أجل مواجهة مظاهر حالة الكساد والعكس في حالة الانتعاش يقل فيتخذ إجراءات انكماشية .

ج) حساسية الإنفاق الاجتماعي :

وهذا في حالة تصاعد مستوى النشاط الاقتصادي إلى حالة الانتعاش فإن السلطات الحكومية تكون غير ملزمة بزيادة التخصيصات المالية لتمويل الإنفاق الاجتماعي ،أما في حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وصولا إلى حالة الكساد فإن السلطات العمومية تجد نفسها ملزمة بزيادة الإنفاق الاجتماعي لمواجهة آثار الكساد السلبية على المجتمع كارتفاع معدلات البطالة وانتشار الفقر ...وذلك عن طريق الإعانات الموجهة للفئات المتضررة .

د)المقدرة المالية للدولة :

إن تحديد حجم النفقات العامة يكون بناءا على القدرة المالية للدولة ،حيث أن الدولة من شأنها أن تكون مقيدة شأن الأفراد من حيث تحديد حجم الإنفاق العمومي بمقدرتها المالية .ولكن عكس الأفراد ،فإن الدولة تتمتع بقدر كبير من المرونة لما لها من سلطة وسيادة في فرض مختلف الضرائب والرسوم ،والافتراض من مختلف الأسواق المالية ،ولهذا تشكل القدرة المالية للدولة عاملا هاما في رسم حدود الإنفاق العمومي كونها بمثابة السيولة المالية المتاحة والتي على ضوءها يتحدد إلى أي مدى يمكن للدولة إقرار التخصيصات المالية المتاحة للإنفاق العمومي . (بوعكاز، 2015، الصفحات 23-30) .

7.1) تطور الإنفاق العمومي في ظل الفكر الاقتصادي :

1.7.1) النفقات العامة في ظل الفكر الكلاسيكي :

إن الفكر الكلاسيكي لم يعط أهمية لدراسة طبيعة وتوزيع ومحددات الإنفاق العام بين مختلف القطاعات الاقتصادية ويعتبر آدم سميث من أهم المفكرين الكلاسيك الذي دعى إلى عدم تدخل الدولة والاعتماد على آليات السوق (اليد الخفية) التي تجعل النشاط الاقتصادي منسجما مع المصلحة العامة .

إلى جانب أن David Ricardo 1772-1832 كان موافقا لرأي آدم سميث بأن الإنفاق العام يقتصر على الدفاع والعدالة والأشغال العامة ويعتقد أيضا أن الإنفاق العام لا يرفع من النمو الاقتصادي وأنه يتم تحويل الثروة من القطاع الخاص إلى العام .

أما Jean- Baptiste Say 1767-1832 يرى أن الإنفاق العام لا يختلف من حيث المبدأ عن الاستهلاك الخاص ففي كلتا الحالتين هناك ضياع للثروة ودعى إلى تقييد حجم الإنفاق العام واعتباره عملا ضروريا لتوفير رأس المال .

وتأكيدا لرأي Jean- Baptiste Say جاء رأي الاقتصادي John Stuart Mill 1806-1873 الذي أظهر مفهوم دقيق لحيادية النفقة العامة تلك النفقة التي لا تؤثر في الحياة الاقتصادية أو في حياة المجتمع بوجه عام، أي التي لا تغير من الدورة الاقتصادية في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتي لا تنتج عن المنافسة الحرة بين الأفراد ولا تعدل من مراكز الطبقات الاجتماعية .

وعلى ضوء ما تقدم فإن أهم خصائص الفكر الكلاسيكي حول مفهوم الإنفاق العام يمكن تلخيصه في النقاط التالية :

- تقييد حجم الإنفاق العام، أي أن يكون في أضيق نطاقه ومقتصرًا على الوظائف الأساسية للدولة بما يتماشى مع مفهوم الدولة الحارسة .

- حياد الإنفاق العام بمعنى عدم وجود أي تأثير له على المجال الاقتصادي والاجتماعي نظرا لاعتقاد المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك بان تدخل الدولة سوف يؤدي إلى اختلال في التوازن العام .

- أولوية النفقات في التقدير :ينفي التقليديون أي دور للإيرادات العامة في التأثير على الاقتصاد القومي وأن دورها الوحيد يتمثل في تغطية النفقات المحددة مسبقا.

- تقديس مبدأ توازن الميزانية :الاهتمام بالتوازن المحاسبي للميزانية العامة (تساوي جانب الإيرادات العامة مع جانب النفقات العامة) أي عدم قبول عجز ولا يسمح بتكوين فائض، وبالتالي أكد الكلاسيك على ضرورة توازن

الميزانية أنه المبدأ الواجب تحقيقه دون اللجوء إلى الإصدار النقدي أو الاقتراض لأن النفقات العامة موجهة أساسا للاستهلاك وهذا سوف يؤدي إلى التضخيم .

- نقد الفكر الكلاسيكي :

خلاصة القول أن الفكر الكلاسيكي لم يعطي أهمية كبيرة لدراسة الإنفاق العمومي انطلاقا من فكرة أن تحقيق الاستقرار والإزدهار الاقتصادي يتحققان بصورة عفوية وطبيعية بدون تدخل الدولة .

2.7.1 (النفقات العامة في ظل الفكر الكنزي :

ظهر التيار الكنزي على يد الاقتصادي Johan Maynard Keynes 1883-1946 بعد الفشل الذي واجهه نظام السوق الحر وما ترتب عليه من كساد كبير خلال الفترة 1929-1933 ومنها كان لابد لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وبالتالي تغيرت النظرة إلى النفقات العامة تغيرا جذريا فقد تم تزايد الاهتمام بها من خلال زيادتها في شكل الاستهلاك أو الاستثمارات العمومية وتقديم تحويلات جديدة أو التخفيض من الضرائب يساهم في تقريب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل أي حالة التوازن وبالتالي فإن للإنفاق العام دور كبير في الطلب الكلي وذلك من خلال ما يلي :

زيادة الطلب الاستهلاكي ويتحقق ذلك من خلال :

- إعادة توزيع الدخل بين الأفراد توزيعا قريبا إلى المساواة أو تخفيض التفاوت في توزيع الدخل والثروات من خلال تدخل الدولة عن طريق فرض ضرائب تصاعدية على الأغنياء وإنفاقها على الفقراء، إلى جانب قيام الدولة بتقديم الخدمات الضرورية إلى أصحاب الدخل المحدودة مجانا أو بأسعار رمزية بهدف زيادة مستوى الاستهلاك الكلي.

زيادة الطلب الاستثماري وذلك من خلال :

- إقامة مشاريع استثمارية عند حدوث أو ارتفاع معدلات البطالة من أجل القضاء عليها وتقليل من نسبتها، إلى جانب تخفيض أسعار الفائدة على القروض وهذا لفائدة المستثمرين الخواص وتخفيض الضرائب عليهم وكل هذا يعتبر دعم من طرف الدولة في شكل إنفاق حكومي مباشر .

إن جميع التحليلات الكنزوية أدت إلى وجهة نظر مفادها انه ليس بالضرورة تحقيق التوازن السنوي في الميزانية العامة وإنما ضرورة العمل على تحقيق التوازن الاقتصادي على المدى المتوسط .من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي باللجوء إلى إحداث زيادة مقصودة في النفقات العامة عن الإيرادات العامة المتوفرة ويتم تغطية تلك الزيادة بوسائل عديدة من بينها الدين العام الداخلي .

3.7.1 (النفقات العامة في ظل التيار النقدي الحديث :

نشأة المدرسة النقدية على نقد الفكر الكنزي بقيادة الاقتصادي Milton Friedman الذي أعاد إحياء النظرية الكمية التقليدية واستطاع الترويج لأفكاره وتقديم الحلول للحكومات للخروج من الأزمة ومن أهم أفكاره التي قام عليها التيار هي :

لا يوجد تعارض بين المصلحة الذاتية ومصلحة المجتمع أي الحرية الاقتصادية المطلقة إلى جانب أن الدولة يجب عليها الابتعاد عن النشاط الاقتصادي وقيامها بالوظائف التقليدية فقط وركز التيار النقدي على السياسة النقدية وليس المالية وزيادة فرص العمل من خلال الاهتمام بالعرض .

وبالتالي فإن التيار النقدي كان معارضا لجانب الإنفاق العام في حل الأزمات باعتباره السبب الأساسي المولد للتعثر .

كما يرى النقديون انه لا يمكن معالجة العجز في الموازنة العامة دفعة واحدة ،وفي أجل قصير بل ينبغي تبني سياسة اقتصادية صارمة ،يكون الهدف منها تخفيض هذا العجز بالنسبة للنتائج المحلي تدريجيا ،وهذا بتطبيق إجراءات تخفيضية على الإنفاق العام الجاري ،خاصة في الجانب الاجتماعي لأنه حسب وجهة نظرهم يعيق معدلات النمو ويخفض الاستثمارات العامة .

- نقد التيار النقدي الحديث :

كما يرى النقديون أنه لا يمكن معالجة العجز في الموازنة العامة دفعة واحدة وفي الأجل القصير بل ينبغي تبني سياسة اقتصادية صارمة ، يكون هدفها الرئيسي التخفيض التدريجي لنسبة هذا العجز بالنسبة للنتائج الإجمالي وهذا بتطبيق إجراءات تخفيضية على الإنفاق العام الجاري ، خاصة في شقه الاجتماعي لأنه في رأيهم يعيق معدلات النمو وكذلك تخفيض الاستثمارات العامة .

4.7.1 (النفقات العامة في ظل الفكر الاشتراكي :

إن النظام الاشتراكي يعني الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج وقد ساد هذا النظام بعد الحرب العالمية الأولى حيث ارتبط دور الدولة في أن تكون محلا لقوى السوق وهو الأمر الذي دعم انتشار أسلوب التخطيط المركزي على الجانبين العملي والأكاديمي .

وقد اتبع هذا النظام عدد من دول العالم الثالث، وبالنسبة للدول الاشتراكية يلعب الاستثمار العام دورا كبيرا ومن هنا تبرز أهمية السياسة المالية بصفة عامة والإنفاقية بصفة خاصة في إشباع الحاجات الإنسانية للمجتمع من خلال قيام الدولة بعملية الإنتاج والتوزيع ،وقد أوضح كل من Karl Marx و enges أن الاشتراكية هي نظام

اقتصادي واجتماعي بحيث يكون هدف الإنتاج هو تلبية حاجات الناس بدلا من تحصيل الربح لفائدة مالكي وسائل الإنتاج ،وذلك وفقا للسياسة العامة التي تعتمد على التخطيط الشامل .

إن النفقات العامة في الدول الاشتراكية تخصص لجوانب عديدة حسب مساهمتها في الدخل القومي ،اذ يتم ترتيب قنوات الإنفاق العام في الميزانية العامة تبعا لأهميتها على الجانب الإنتاجي التي تكون موجهة للإنتاج والاستثمار وأيضا الجانب غير الإنتاجي الذي يضم النفقات الموجهة لخدمات الصحة والتعليم والثقافة و نفقات الاستهلاك العام التي توجه للخدمات الاجتماعية كالضمان الاجتماعي والإعانات ...

ومن خلال هذا فإن الفكر الاشتراكي قد اعتبر النفقات العامة هي الوسيلة الكفيلة بتحقيق أهداف الخطة المسطرة من خلال عدة خصائص تتمثل في :

- أن تكون مسؤولية الدولة في الإنفاق بتوفير مختلف السلع والخدمات العامة التي تعمل على تحقيق الادخار العام الذي يتحول إلى إنفاق استثماري يؤدي إلى نمو الناتج القومي .

- يهدف الإنفاق العام في الفكر الاشتراكي إلى تحقيق المصلحة العامة من خلال تخصيص وتوزيع الموارد وهذا بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

بالرغم من كل الجهود التي بذلها الفكر الاشتراكي إلا أنه فشل وانهار لعدة أسباب منها أنه لم يعطي فرصة للقطاع الخاص وأصبح القطاع العام يتحمل جل الهموم الاقتصادية .

- نقد الفكر الاشتراكي :

ينتقد بعض الباحثين المنتبعين لشأن الاقتصاد العالمي عامة والنظام الاشتراكي خاصة بأنه لم يفلح في مواجهة التطورات الحاصلة في العالم وغير قادر على الانفتاح على المتغيرات التي من حوله ، وأصبح يضعف أمام التحديات العالمية ، بالإضافة إلى التدخل المفرط للدولة وبحجم كبير أثر بصفة سلبية على أدائها ،كما أنه لم يعطي فرصة للقطاع الخاص وأصبح القطاع العام يتحمل كل هموم الاقتصاد وهذا ما كان وراء فشله وانهاره .

5.7.1 النفقات العامة في ظل الاقتصاد الإسلامي :

وفقا للدراسات الفقهية للعلماء فإن النفقة العامة هي كل مال تنفقه الدولة الإسلامية له منفعة مباحة شرعا لذلك يجوز دفع أجور و نفقات الأفراد الذين يقدمون خدمات عامة للدولة نقدا أو عينا .

إن الفكر الإسلامي وضع ضوابط مأخوذة من الشريعة الإسلامية تحدد طرق الإنفاق المال التي تساهم في رفع مستوى أفراد المجتمع من جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، حيث أهم ما جاء به الفكر الاقتصادي الإسلامي بخصوص الإنفاق العام هو ملائمة الإنفاق العام للحالة الاقتصادية التي تمر بها الدولة أي في حدود قدرتها المالية ،وتحديد القائمون على هذه العملية أي باختيار أفضل الأشخاص الذين يتمتعون

بالقيم الأخلاقية الحسنة والكفاءة وحسن التدبير وأيضاً ركز الفكر الاقتصادي الإسلامي على ترشيد الإنفاق العام أي الحذر في تصريف المال العام وأن يكون الاستثمار فيه في أحسن صورة له وذلك بالابتعاد عن التبذير وكذا التقدير . (محمد، 2015/2014، الصفحات 5-17)

II. أساسيات حول التنمية و النمو الاقتصادي

يعد كل من التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي هدفاً تطمح دول العالم لتحقيقه من أجل خروج من حلقة الفقر وتحسين الفروق المعيشية .

II.1 مفهوم التنمية الاقتصادية :

لتطرق لمفهوم التنمية الاقتصادية تقتضي علينا أن نحدد تعريفها و مكوناتها ومتطلباتها وأهميتها .

II.1.1 تعريف التنمية الاقتصادية :

توجد عدة تعاريف للتنمية الاقتصادية نذكر منها :

- التنمية الاقتصادية : هي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة نسبياً ويتبع هذا النمو زيادة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد ومن خلال ذلك تتحسن أوضاع المواطنين وتزيد قدرات الاقتصاد القومي كما يصاحب ذلك تغيرات بنيانية تتمثل في زيادة التراكم الرأسمالي وترتفع معه نسبة مستويات الكفاءة الفنية بل الكفاءة الاقتصادية للمجتمع ككل فالتنمية الاقتصادية عملية مستدامة. (حاتم، 1992، صفحة 22).

- تعرف أيضاً بأنها تغيير في هيكل الناتج القومي الحقيقي وفي توزيع الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة بما يؤدي إلى رفع مستوى الناتج القومي الحقيقي ومعدل نموه السنوي . (السريتي، 2009، صفحة 331).

من خلال التعاريف السابقة للتنمية الاقتصادية نستنتج أن التنمية هي : عملية شاملة ومستمرة تهدف إلى تغيير ونقل المجتمع نحو الأحسن مع الانتفاع من التغيير .

II.2.2 المكونات الرئيسية للتنمية الاقتصادية :

أ. توفر مقومات الحياة وتتضمن توفير الحاجات الأساسية للإنسان (تعلم /مأكل /علاج / مسكن) مما يخرج الإنسان من دائرة الفقر و التخلف .

ب. احترام الإنسان لذاته من خلال الاعتماد على نفسه لتلبية متطلبات الحياة .

ج. الحرية وفي هذا الصدد لا يمكن فهم قضية التنمية ما لم يكن هناك عدل ومساواة توفرهما الدولة للمواطنين بحيث يكون لديهم الإحساس بالقدرة على التغيير عن ذاتهم وآرائهم مع حقهم في الاختيار . (حاتم، 1992، صفحة 22)

3.1.11 مؤشرات قياس التنمية :

من أكثر المؤشرات استخداما لقياس مستوى التنمية الاقتصادية التي تحققت في دولة ما بالمقارنة بدولة أخرى :

- * عدد السكان .

- * متوسط الدخل الفردي الحقيقي .

- * متوسط دخل الفرد المصحح بتعديل القوة الشرائية .

- * مؤشرات التنمية البشرية كالصحة و التعليم .

4.1.11 متطلبات التنمية الاقتصادية :

- * التخطيط وتوفير البيانات و المعلومات اللازمة .

- * الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة لتوفير الموارد البشرية المتخصصة .

- * وضع السياسات الاقتصادية الملائمة .

- * توفير الأمن و الاستقرار اللازمين .

- * نشر الوعي التنموي بين الموظفين .

وأهم مطلب من متطلبات التنمية الاقتصادية العدالة الاجتماعية حيث أن عدم توافرها يؤدي إلى الإخلال في عملية التنمية . (الأداحي، 2018، صفحة 62)

5.1.11 أهمية التنمية الاقتصادية :

- * زيادة الدخل الحقيقي و بالتالي تحسين معيشة المواطنين .

- * توفير فرص العمل للمواطنين

- * توفير السلع و الخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوى الصحي و التعليمي و الثقافي.

- * تقليل الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية بين طبقات المجتمع .

- * تحسين وضع ميزان المدفوعات .

* تحقيق الأمن القومي للدولة و الاستقرار الهادف و الذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمعات .

* زيادة الدخل القومي . (الأقداحي، التنمية والتكامل الاقتصادي ، 2018، صفحة 91)

ويبدو أن سعي التنمية ينصب على تطوير شامل للمجتمع بكل فاعلياته وتكويناته ، حتى يستطيع إشباع الحاجات الأساسية لأفراده ، وتحقيق الرفاهية لهم ، وتتم عملية التنمية بعد حصر جميع الإمكانيات المتوفرة وتطبيق خطة واضحة الأهداف . (دخيل، 2009، صفحة 15)

2.11 مفهوم النمو الاقتصادي :

يعتبر النمو الاقتصادي أهم أهداف أي سياسة اقتصادية مهما كانت ، ومن الضروري تحديد بعض المفاهيم و المصطلحات المتعلقة بالنمو الاقتصادي .

1.2.11 تعريف النمو الاقتصادي :

توجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نذكر منها :

- هو معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة عادة تكون عام واحد كما أنه عبارة عن ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي خلال فترة محدودة دون أن يصاحب ذلك أي تغيرات بنيانية . (النباتي، 2015، صفحة 98)

- وتم أيضا تعريفه حسب الاقتصادي فيليب بيرو : هو الارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي هو الناتج الصافي الحقيقي . (أحمد، 2005، صفحة 39)

- وبالنسبة لي Simon Kuznets 1973 : يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما على أنه زيادة طويلة الأجل في القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكان هذا البلد ، تساهم هذه القدرة المتنامية على التقدم التكنولوجي وكذا التنظيمات المؤسسية و الإيديولوجية التي تتطلبها . (kuznets, 2011, p. 247)

- كما يمكن الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي ، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج ، وبالتالي نستطيع القول : أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي ، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج ، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج ؛ أي : معدل نمو الدخل الفردي .

وفقا لما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في :

-زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين .

- ارتفاع معدل الدخل الفردي . (حسين، 2018، صفحة 102)

إن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس النمو وكذا تحديد الفترة التي من خلالها نرغب في تحديد وقياس قيمة هذا المتغير وعلى هذا الأساس يعرف بأنه الارتفاع السنوي المسجل كنسبة في الناتج المحلي الحقيقي . (كريم، 2009-2010، صفحة 67)

من خلال التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي نستنتج أن النمو هو : الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد .

2.2.ii) خصائص النمو الاقتصادي :

- النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليس ظاهرة عارضة أو مؤقتة .
- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية .
- يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن : معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح منه النمو السكاني.
- التقدم الاقتصادي. (الدين، 2017، صفحة 22)

3.2.ii) معدلات النمو :

وكما تختلف معدلات النمو فيما بين الدول في نفس الفترة الزمنية ، فإن معدلات نمو الاقتصاد القومي لنفس الدولة قد تختلف باختلاف الفترة الزمنية، فتمثل إلى التصاعد أو التنازل عبر الزمن . (عمر، بدون سنة ، صفحة 203)

4.2.ii) أهمية النمو الاقتصادي :

-النمو هو المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة ، ويوفر لنا الزيادة في السلع والخدمات ، وفرص العمل الإضافية وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية ، حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعني زيادة في مستويات المعيشة ، ودخل الفرد ، و الزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية.

- يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية ، وبالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر وتلوث البيئة دون تناقص في مستوى الاستهلاك و الاستثمار والإنتاج . (نعيمة، 2016/2015، صفحة 131)

5.2.ii) أنواع النمو الاقتصادي :

يمكن تصنيف النمو الاقتصادي إلى ما يلي :

* النمو المكثف : نمو الدخل يفوق نمو السكان ، وبالتالي ارتفاع الدخل الفردي ، والانتقال من النمو الموسع إلى المكثف والذي يمثل نقطة الانقلاب أين يتحول المجتمع تماما والظروف الاجتماعية تتحسن .

* النمو الموسع : يتمثل في أن نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان ، أي الدخل الفردي ساكن . (قدور، 2013، صفحة 65).

* النمو العابر : عرف هذا النوع في بعض الدول النامية ، يحدث نتيجة لوجود أسباب طارئة عادة ما تكون خارجية ويزول بزوالها ، ليس له صفة الاستمرارية ، نتيجة لحدوث تطورات في تجارتها الخارجية ، ولكن آثاره محدودة بسبب عدم استمرار أو انتظام العوامل التي أدت إليه ، كما أن النسق الاجتماعي ، والثقافي في تلك الدول له دور كبير في عدم استيعاب هذا النمو .

* النمو المخطط : يحدث نتيجة تدخل الدولة بوضع استراتيجيه للتخطيط الاقتصادي ، ولهذا فإن فاعلية هذا النمو ترتبط بواقعية الخطط الاقتصادية ومراحلها ، ومرونة هذه الخطط .

* النمو التلقائي : ينبع بشكل عفوي من القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني ، دون إتباع أسلوب التخطيط العلمي على المستوى الوطني ، ويتميز هذا النوع بالبطء والتدرج رغم مروره في بعض الأحيان بتقلبات قصيرة المدى .

* النمو في غياب الديمقراطية : في هذا النوع تزيد الثروة والقمع أيضا ، في ظل غياب الديمقراطية إذ أن المشاركة السياسية حلم لا يتحقق ، وحقوق الإنسان حلم صعب المنال ، وذلك على الرغم من أن ثلثي العالم يعيشون من الناحية الشكلية في ظل أنظمة ديمقراطية .

* نمو بلا فرص العمل : في هذا النوع نلاحظ أن ارتفاع الدخل الوطني يزيد إلا أنه يكون مصحوبا عادة بارتفاع معدلات البطالة .

* نمو بلا جذور : إن الهوية الثقافية في اضمحلال مستمر ، إذا يوجد عشر آلاف ثقافة متميزة في العالم ولكن الكثير منها معرض للتهميش أو الفناء ، أي أن الاقتصاد ينمو والبناء المادي يرتفع ، لكنه يسحق في طريقة اعترافه بهويتهم الثقافية والتي تكون زادا يمكن أن يفيد في عملية النمو ذاتها .

* نمو عديم الشفقة : لا يستفيد منه إلا الأغنياء ، يحدث في إطار العولمة التي تؤدي إلى انقسام العالم إلى ميسورين ومعدومين بين البلدان المختلفة ، وبين البلد الواحد أيضا .

* النمو بلا مستقبل : يأكل الأخضر و اليابس ، حيث يستهلك الثروات الطبيعية ، ويحرق الغابات ويكسح المناجم ، ولا ينظر إلى المستقبل ، أو الأجيال التي لم تولد بعد ، أي يبني الحاضر على حساب المستقبل .

* النمو المرتبط بتدهور شروط التبادل التجاري : حسب "بجواتي" فإنه في الحالة التي يؤدي فيها النمو الناجم عن زيادة تراكم رأس المال والتقدم الفني إلى تدهور حاد في شروط التبادل التجاري ، فإن الخسارة التي تلحق بالدخل الحقيقي في بلدان العالم الثالث ، هي خسارة تفوق المكسب الأولي الذي تحقق في الدخل بسبب النمو نفسه ، بحيث ينخفض مستوى المعيشة إلى دون المستوى السابق على النمو ، كما أن زيادة التخصص في إنتاج المواد الأولية سيؤدي إلى تحسن إنتاجها وبالتالي إلى تخفيض تكاليفها وتدهور شروط تبادلها التجاري فيؤدي إلى ما يسمى بحالة النمو البائس ، إذ أن الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول النامية هي إنتاج المواد الأولية ، وما تحققه من تخصص قاصرة على تلبية الاحتياجات التنموية فيها.

(استطاع الاقتصادي بجواتي bhagwati. z في نظريته المسماة باسم "النمو المرتبط بتدهور النشاط التجاري" أن يربط تعثر عمليات النمو الاقتصادي في كثير من بلدان العالم النامي وتدني مستويات المعيشة فيها بظاهرة التدهور المستمر في شروط التبادل التجاري) . (نعيمه، 2016/2015، صفحة 137)

3.11 الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية :

إن مصطلحي التنمية و النمو الاقتصادي كلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة لكن هناك فروقات أساسية فيما بينهما :

الجدول رقم (1): الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
<ul style="list-style-type: none"> - الزيادة المضطربة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة - من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافيةإلخ - النمو الاقتصادي يجب أن يكون أعلى من معدل الزيادة السكانية . -يركز على التغيير أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات . - لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد . - لا يهتم مصدر زيادة الدخل القومي . 	<ul style="list-style-type: none"> - إضافة إلى الناتج القومي الإجمالي حدوث تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و الديموغرافية وفي التشريعات و الأنظمة . - التنمية تؤدي لزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي - تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها . - تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي ، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة .

(حبابه، 2014، صفحة 37)

4.11 قياس النمو الاقتصادي :

إذا كان النمو الاقتصادي يعرف على أنه ارتفاع المداخيل الوطنية أي بمعنى الناتج الوطني الخام من السلع و الخدمات المنتجة في بلد اقتصادي ما خلال فترة زمنية معينة ، إذ يمكن قياس معدل النمو في الناتج الوطني الحقيقي ، أو يقاس من خلال التعريف على المتغيرات في الناتج الوطني الحقيقي أو الدخل الوطني الحقيقي عبر الزمن حيث يكون:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة التالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} * 100$$

معادلة سنجر singer للنمو الاقتصادي : وضع الأستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1952 ، عبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل :

الادخار الصافي Net saving

إنتاجية رأس المال Productivity of capital

معدل نمو السكان Population growth

وتتخذ هذه الدالة الشكل الآتي :

$$D=SP-R$$

حيث :

D: هو معدل النمو السنوي لدخل الفرد .

S: هو معدل الادخار الصافي .

P: هو إنتاجية رأس المال .

R: هو معدل نمو السكان السنوي .

(ناصف، 2002، الصفحات 73-74)

5.11 العوامل المحددة للنمو الاقتصادي :

يرتبط مستوى الحياة في أي اقتصاد بالمقدرة الإنتاجية للاقتصاد من السلع والخدمات ، وهذه الإنتاجية مرتبطة بكمية رأس المال المادي ورأس المال البشري ومجموع المعارف التكنولوجية المتاحة عند العمال .

1-عوامل الإنتاج :

إن زيادة الحجم المتاح من عوامل الإنتاج يساهم في زيادة الإنتاج ، و مع افتراض غياب عامل التكنولوجيا نستنتج معادلة الإنتاج بالعلاقة التالية : $Y=F(K.L)$ حيث أن :

Y الإنتاج K رأس المال L العمل

في هذه الحالة فإن حجم الإنتاج لا يتغير إلا بتأثير تغيير حجم رأس المال والعمل .

هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي والتي تعمل على إحداث النمو من أهمها :
أ- عنصر رأس المال :

إن رأس المال لأي دولة أو أي اقتصاد ، هو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدول أو الاقتصاد في لحظة معينة ، أي ما تملكه الدولة من مباني ومعدات وآلات في تلك اللحظة ، وهذا الموجود من رأس المال لا يثبت عبر الزمن .

ب- عنصر العمل :

يعتبر عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي كما أن أهم عنصر في تكوينه هو السكان ونوعية السكان والهرم السكاني ، وزيادة السكان في هذه الحالة يعني زيادة عرض العمل ، حيث يعتبر ذلك مصدرا لزيادة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي ومن هنا يجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري وتنمية المهارات الفنية الأساسية لأن مجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي .
ج- عنصر التكنولوجيا :

إن في تحليلنا لمصادر النمو الاقتصادي كنا نفترض أن دالة الإنتاج لا تتغير مع مرور الزمن ، ولكن في الواقع ومع الأخذ بعين الاعتبار عنصر التقدم التكنولوجي فإن دالة الإنتاج تتغير وبالتالي الكمية المعطاة من كل عامل من عوامل الإنتاج وأصبح من الممكن أن تنتج أكثر من الأمس ، حيث يظهر التقدم التكنولوجي في التحليل بفضل معادلة الإنتاج التالية :

$$Y=AF(K.L)$$

حيث أن :

A :يمثل مستوى التكنولوجيا

حيث أن الناتج لا يرتفع لمجرد ارتفاع حجم عنصر العمل وعنصر رأس المال فقط ولكن نتيجة لتحسن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج .

وبشمل عامل التقدم التكنولوجي ، و يصبح معدل النمو الاقتصادي على الشكل التالي :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \alpha \frac{\Delta k}{k} + (1-\alpha) \frac{\Delta l}{l} + \frac{\Delta A}{A}$$

إن معدل النمو الكلي هو مجموع مساهمة كل عامل من عوامل الإنتاج ، مساهمة عامل رأس المال $\alpha \left(\frac{\Delta K}{k}\right)$ ، مساهمة العمل $(1-\alpha) \frac{\Delta l}{l}$ ، ومساهمة عامل التكنولوجيا $\left(\frac{\Delta A}{A}\right)$ وهو ما يعرف بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج .
(صخري، 1991، الصفحات 20-21)

6.ii) نظريات النمو الاقتصادي :

1.6.ii) نظرية النمو الكلاسيكية :

ترجع إسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي إلى كل من آدم سميث ،دافيد ريكاردو ، روبرت مالثوس و كارل ماركس .

1) ادم سميث (Adam Smith) :

تمثل آراء آدم سميث بداية التفكير الاقتصادي المنظم و المتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة ويعبر سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمة ، وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة وقد اهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو ، ومن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص . وتحقق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل أهمها :

*زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين .

* زيادة الابتكار الناجمة عن التخصص .

* تناقص وقت العمل اللازمة الاتمام العمليات الإنتاجية .

فتقسيم العمل يولد وفورات خارجية وتحسن في مستوى التكنولوجيا والتي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية . ولهذا فإن التخصص يسهل مهمة تراكم رأس المال واستخدام الآلات .

يؤكد سميث أن الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم المال ، إن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار الذي ينجم عن الأرباح ، المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي ومن تخصص العمل ، وأن تقسيم العمل يعتمد على حجم السوق، ومع تحسن وسائل النقل فإن حجم السوق يزداد ويصبح العمل أكثر تخصصا وتحل محل المقايضة وتزداد الإنتاجية. ومن جهة أخرى فإن حجم السوق بدوره يعتمد جزئيا على تقسيم العمل الذي يحدد معدل دخل الفرد . كما أن التجارة الخارجية تعتبر في نظر سميث أداة مهمة في توسيع السوق، إن التجارة الحرة تقود إلى توزيع كفاء في الموارد ، وأن الأسواق التي تنظم نفسها هي بمثابة اليد الخفية التي تحول المصالح الخاصة إلى زيادة إنتاجية العمل والمتأنتية من زيادة العوائد الناجمة عن تقسيم العمل .

ويعتبر سميث أن زيادة العوائد تسود في معظم النشاطات الصناعية . بينما أن انخفاض العوائد يخص النشاطات المعتمدة على الأراضي مثل الزراعة والمناجم ، لأن الأرض عامل ثابت من عوامل الإنتاج .

ويعتقد سميث بأن التنمية الاقتصادية إذا بدأت تكون تدريجية وتراكمية ، لكنه تصور تدهور الرأسمالية بسبب فناء الموارد وثبات عوائد الإنتاج ، وأن المنافسة فيما بين الرأسماليين سوف تقلل الأرباح ومن ثم تكوين رأس

المال وينتهي تقدم المجتمعات . وبهذا يعتقد سميث بأن هنالك حدود للتنمية الاقتصادية ، ولهذا فالركود الاقتصادي أمر حتمي ، ذلك لأن إنتاج الأرض و العمل يمكن زيادته من حيث القيمة من خلال إما زيادة كمية العمل المنتج أو زيادة طاقة العمل الإنتاجية ، وأن هذه الأخيرة يمكن أن تحدث إما بزيادة عدد العمال أو بزيادة رأس المال ، أما زيادة عدد العمال فلا يمكن أن تحدث بشكل كبير إلا نتيجة لزيادة رأس المال ، ولهذا فإن زيادة رأس المال ضرورة حتمية .

ويؤكد سميث أن الادخارات عامل مهم في تراكم رأس المال وأن هذا الأخير عامل مهم في النمو الاقتصادي ، ولهذا فإنه يؤكد على أهمية الادخارات وتراكم رأس المال ، وأن نموذج سميث للتنمية يحركه رأس المال المولد من الأرباح الناجمة عن النشاط الصناعي . وكذا الاستثمار على معدل الربح فإذا انخفض معدل الربح ينخفض الاستثمار . وافترض سميث أن كل الادخار يتم استثماره ولهذا لا يمكن حصول تراكم رأسمالي وتنمية دون وجود ادخارات . (القريشي، 1988، صفحة 62)

(2) ديفيد ريكاردو (David Ricardo) :

يعتبر ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية ، وقد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء و الأفكار منها الربح والأجور و التجارة الخارجية .

ويرى ريكاردو أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان ، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة ، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك . ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود و الثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة .

ويعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي عند ريكاردو ، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هي الرأسماليون و العمال الزراعيون وملاك الأراضي . فالرأسماليون دورهم مركزي في عملية التنمية والنمو إذ يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل ، ومن خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى الربح يعملون على تكوين رأس المال و التوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو ، أما العمال الزراعيون فهي الأغلبية من السكان ويعتمدون على الأجور ، وأن عددهم يتقرر تبعاً لمستوى الأجور (أجر الكفاف) ، لأن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة السكان وزيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف . أما ملاك الأراضي فيحصلون على دخولهم عن طريق الربح لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم . فالأراضي الخصبة نادرة وأن زيادة السكان وتكوين رأس المال يؤدي إلى ندرة الأراضي الخصبة مما يدفع لاستخدام الأراضي الأقل خصوبة ، وهنا ينشأ الربح (أي يتحول جزء من محصول الأرض إلى الملاكين) لأنهم يطلبون ثمناً مقابل أرضهم الأكثر خصوبة .

إن الربح و الريح يشكلان الإيراد الصافي والذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي . و النمو لا يتحقق إلا إذا أستخدم الإيراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي . لكن الأراضي الخصبة تقود إلى تحول في الحصص النسبية للمجموعات الثلاث ، الأمر الذي يقلل من حصة الأرباح إلى الحد الذي يؤدي إلى توقف عملية النمو . إضافة إلى أن زيادة السكان تؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية لأن هذه الزيادة في السكان تؤدي إلى ظهور قانون الغلة المتناقصة ونشوء الربح وزيادته مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الأمر الذي يشجع المطالبة بزيادة الأجور النقدية ، ويتم هذا على حساب الأرباح كحصة نسبية من الدخل . وهكذا فإن حصة الأرباح تنخفض مقابل زيادة حصة الربح و الأجور في الدخل ، الأمر الذي يؤدي إلى انتهاء تراكم رأس المال ، وأن أي شيء يخفض تراكم رأس المال يؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي . (إسماعيل، بدون سنة نشر ، صفحة 64).

3) روبرت مالثوس Robert Malthus:

إن أفكار و أطروحات مالثوس ركزت على جانبين هما نظريته في السكان و تأكيد على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية . ويعتبر مالثوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج ، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون (say) الذي يقول أن العرض يخلق الطلب .

ويرى مالثوس على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية ، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك . وقد ركز مالثوس على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين ، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع وأن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية . وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض يقترح مالثوس في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي .

وبخصوص نظرية مالثوس في السكان فإنه ذكر بأن هناك اتجاها ثابتا للسكان أن يزداد بمعدل نمو الغذاء ، حيث يقول بأن حجم السكان ينمو بمتتالية هندسية (1,2,4,8,16) فيما ينمو الغذاء بمتتالية عددية (1,2,3,4) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات ، وتناقص عوائد الزراعة والذي يجعل دخل الفرد يتراوح عند مستوى الكفاف . ويؤكد مالثوس بأن نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي ، وأن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان وليس في زيادة رأس المال ، ذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد و التي تقلل من معدل دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف .

ورغم أن تحليلات و استنتاجات مالثوس تقترب من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا و آسيا إلا أن التحليلات و النظرة المتشائمة عند مالثوس لم تحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديثة

للسيطرة على حجم السكان من جهة ولأن إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى مما توقع مalthus وأعلى من معدلات نمو السكان وذلك بسبب التقدم التكنولوجي المتحقق في الزراعة و الذي عوض تناقص العوائد .

وأخيرا فإن التقليل من أهمية وحجم التقدم التكنولوجي كان وراء التشاؤم في نظرة الاقتصاديين الكلاسيكيين .

(4) كارل ماركس (Karl Marx) :

كان كارل ماركس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بانهيار الرأسمالية . ويتفق جميع الاقتصاديون الكلاسيكيون بأن معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض مع نمو الاقتصاد، لكنهم اختلفوا على سبب انخفاضه . فبينما يرى آدم سميث بأن انخفاض معدل الربح يعود إلى المنافسة فيما بين الرأسماليين فإن ريكاردو يرى بأن مثل هذا الانخفاض يعود إلى تناقص العوائد للأرض ، وأن الأرباح تعتصر من قبل الربح و الأجور ، الأمر الذي يقود إلى حالة الثبات . أما ماركس فيؤكد على أن الاقتصاد لا يمكن أن ينمو إلى الأبد ، و أن النهاية لا تأتي بسبب حالة الثبات بل بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج و الاضطراب الاجتماعي .

ويرى ماركس بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف (أي بتكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال بتعبير ماركس) وأن فائض القيمة الذي يخلقه العامل ، يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل . ومع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج القيمة (. ولم يرى ماركس أية مشكلة كبيرة طالما وجد فائض العمل ليدفع الأجور للأسفل ، لكنه تنبأ بأنه مع حدوث التراكم الرأسمالي فإن ما يسميه بالجيش الاحتياطي للعمال سوف يختفي مما يدفع بالأجور إلى الأعلى و الأرباح إلى الأسفل . إن رد فعل الرأسماليين على ذلك إما بإبقاء الأجور منخفضة أو بإحلال رأس المال واتجاههم إلى إحلاله محل العمل ، تنشأ مشكلة تتعلق بعدم قدرة العمال على استهلاك جميع السلع المنتجة ، وبالتالي فإن فشل الطلب الفعال يدفع الرأسمالية إلى الانهيار من جراء تناقضاتها الداخلية . وهكذا تنتقل السلطة إلى الطبقة العاملة عن طريق الثورة العمالية ، لأن أعدادا أقل فأقل من الناس ينتفعون من الرأسمالية وأن أعدادا أكبر فأكثر من العمال يعيشون تحت نيران الفقر و البطالة وهكذا . تحل الاشتراكية محل الرأسمالية ، حيث يستولي العمال على وسائل الإنتاج و التوزيع و المبادلة وعلى السلطة .

وفي معرض تقييم البعض لآراء ماركس فإنهم يؤكدون بأن تحليلات ماركس تتضمن نظرة ثابتة وقيمة الأداء الرأسمالية ، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار النظام الرأسمالي العالمي لم تتحقق وذلك لسببين : الأول أن زيادة الأجور النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة في الأجور الحقيقية ، و أي زيادة في الأجور الحقيقية يمكن أن يعوضها زيادة في الإنتاجية ، مما يترك معدل الربح دون تغيير . و الثاني أن ماركس قلل من أهمية التقدم التكنولوجي في الزراعة (و الذي يمكن أن يعادل أثر تناقص العوائد ، ويؤثر على إنتاجية العمل . و الجدير بالذكر أن التقدم التكنولوجي يعني أنه ليس هناك تعارضا بين الأجور الحقيقية وبين معدل الربح بحيث كلاهما يمكن أن يرتفع .

(5) نظرية النمو الكلاسيكية (Classical theory of Growth) :

رغم الاختلاف في بعض الآراء فيما بين الاقتصاديين الكلاسيك لكن هناك آراء عديدة متفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الاقتصادي و التي سيتم التطرق إليها في أدناه .

حاول الاقتصاديون الكلاسيك اكتشاف أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي و العملية التي تمكن النمو من أن يتحقق . ومن أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي ما يلي :

1. اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل (رأس المال ، الموارد الطبيعية و التقدم التكنولوجي) . والتغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل جميعها . واعتبر الكلاسيك أن الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) ثابتة و أن بقية العوامل متغيرة ، ولهذا فإن عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة . لكن صحة التحليل المذكورة هي رهن بافتراض ثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم .

واستنادا إلى ما سبق اعتقد الكلاسيك بأن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار) . و أن تكوين رأس المال يعتمد على الأرباح ، وأن التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأس المال . وعليه فإن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي .

2. اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني و التراكم الرأسمالي حيث أكدوا بأن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان ، وفي نفس الوقت فإن تزايد حجم السكان من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال وذلك كما يلي :

أ. تأثير التراكم الرأسمالي على نمو السكان : إذ يرى الكلاسيك أن النمو السكاني يعتمد على عملية تكوين رأس المال عن طريق تأثير هذه العملية على الرصيد الكلي للأجور وذلك باتجاه الزيادة ، وبالتالي زيادة معدل الأجر مما يزيد من حجم السكان .

ب. تأثير النمو السكاني على عملية تكوين رأس المال : إذ أن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة (بافتراض ثبات الفن الإنتاجي وثبات الأرض) وهذا يعني ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية ومن ثم الأجور ، وانخفاض الأرباح و الادخارات ، وبالتالي انخفاض تكوين رأس المال () .

ولا شك أن مدى تحقق ما جاءت به النظرية الكلاسيكية هو رهن بتحقق افتراضاتها ، وهي افتراضات غير واقعية حاليا كافتراض وجود المنافسة التامة والاستخدام الكامل .

ج. اتجاه الأرباح نحو الانخفاض : إذ يقولون أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي و السبب طبقا إلى آدم سميث هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين .

د. يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي .

هـ. حالة الثبات : إذ أن كل مفكري النظرية الكلاسيكية يتصورون ظهور حالة الركود و الثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية و المنافسة فيما بين الرأسماليين .

و. الحاجة إلى العوامل الاجتماعية و المؤسسة المواتية للنمو : أكد الكلاسيك على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية و المؤسسة المواتية للنمو ، وهذه تشمل نظام اجتماعي إداري و حكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة و نظام شرعي قانوني و نظام كفؤ للإنتاج وأوضاع اجتماعية مناسبة . وهناك حاجة لتحرير الناس من التقاليد القديمة و المواقف والخرافات وتحديد حجم العائلة .

والخلاصة النهائية هي أن الاقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيس للنمو ، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للدخار ، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد ، كما أن وجود المؤسسات وكذلك المواقف والأوضاع الاجتماعية الملائمة هما شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية . واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة.

نقد النظرية الكلاسيكية للنمو :

وجه البعض عددا من الانتقادات في معرض تقييمهم للنظرية الكلاسيكية ونجمل أهم هذه الانتقادات بالآتي :

أ) الأرباح مصدر للدخار : اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر للدخار وهذا يصح بالنسبة لبريطانيا في المرحلة البدائية للتنمية . لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للدخار ومنها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام .

ب) الادخارات تتوجه كلها للاستثمار : يقول البعض بأنه ليس صحيحا أن كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار ، وكما قال شومبيتر فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي .

ج) قوانين غير واقعية : إن النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك والتي تؤكد على أن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود استندت ، وقد قللوا من أهمية وإمكانات التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد . كما أن حجم السكان لم ينمو بالمعدلات السريعة التي افترضوها وأن نمو الإنتاجية في الزراعة كان أسرع من معدلات نمو السكان . وعليه فإن استنتاج الاقتصاديين الكلاسيك حول الركود كان ضعيفا .

د) سياسة التجارة الحرة ضعيفة : يشير البعض إلى ضعف التحليل الاقتصادي في تأييد أطروحة التجارة الحرة ، وأن مؤسسات المنافسة التامة كانت غير ملائمة لأن المؤسسات أخذت تنمو وتتحول إلى احتكارات ، وقد واجه التفكير في السوق الحرة تغيرا جذريا ، فليس هناك بلدا فيه السوق هو السائد ، فحتى في الولايات المتحدة الأمريكية فإن اختيارات السوق تعدل من خلال الاختيار العام ومن خلال السياسات النقدية والمالية .

هـ) إهمال النظرية للقطاع العام : يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي ، وخاصة البلدان النامية حيث لا يوجد المنظمون الصناعيون مما يفرض على الحكومة دورا نشطا كوكيل للتنمية في البلدان المذكورة .

و) أهمية محدودة للتكنولوجيا : افترضت النظرية بأن المعرفة الفنية معطاة وثابتة عبر الزمن ، وبهذا فإنها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا .

ي) تصورات خاطئة عن الأجور و الأرباح: أظهرت التجربة العملية للنمو أن الأجور لم تبقى عند مستوى كما توقعت النظرية الكلاسيكية ، بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور ودون حصول انخفاض في معدلات الأرباح .

وخلاصة القول فإن البعض يعتبر بأن النظرية الكلاسيكية تحتوي على الكثير من الأفكار التي تلقي الضوء على أسباب النمو الاقتصادي وعلى مشكلات التنمية لكنها كانت خاطئة حول حتمية الركود وحول سياسة الحرية (ودعه يعمل) فهناك القليل الذي يمكن أن يؤيد هذه السياسة وخصوصا في البلدان النامية . (القرشي م، 2007، الصفحات 55-66)

2.6.ii) النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيك :

على غرار الكلاسيك لم يتهاون الاقتصاديون النيوكلاسيك في محاولة تفسير كيفية سير آلية النمو الاقتصادي ، فانطلقوا مما جاء سابقوهم من الكلاسيك ، طور النيوكلاسيك آليات جديدة للنمو الاقتصادي تخلت عن الجمود والنطاق الضعيف الذي كانت تدور فيه أفكار الكلاسيك حيث أدخلوا بالخصوص العامل التكنولوجي والابتكارات في سير العملية الإنتاجية .

1) نظرية شومبيتر:

يعتبر شومبيتر من أبرز الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بالنمو الاقتصادي واعتبروا أن النمو الاقتصادي يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الإبتكاري كما يرى أن للعوامل الفنية والتنظيمية دور مهم في عملية النمو وبالتالي فالنمو هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة على شكل استثمارات جديدة ، تؤدي إلى زيادة ملموسة في الدخل القومي .

تتضمن نظرية النمو لشومبيتر ثلاث عناصر وهي الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي ، ذلك لأن الاستثمار في الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي وليس عن طريق الادخار ، مما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين

وبالتالي زيادة حصة الأرباح عن الأجور في الدخل بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار ويتطلب هذا الأمر مجموعة من الأشخاص هو المنظم لكي يحرك ويدفع الأشياء إلى الأمام ،ويرغب بشدة في تحسين الدخل فتتوفر لدى المنظم أهداف أكبر من ذلك بكثير مثل التغلب عن الآخرين في المعركة الاقتصادية التنافسية والرغبة في خلق شيء جديد ،عن طريق تجديد المنتجات فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات ،أحدهما محفز وتابع لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس مال القائم أي على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس مال والفائدة المعروضة للحصول عليه ،والآخر يحدث تلقائيا وهو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل ، ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي ،وانما يحدده الابتكار والتجديد .

الانتقادات التي وجهت لشومبيتر :

-رغم أن بعض الكتاب يعربون عن إعجابهم بتحليلات شومبيتر للعملية الرأسمالية إلا أن القليل من الكتاب يقبلون بإستنتاجته ومن أهم الانتقادات الموجهة إليه :

- إن كل عملية النمو في نظرية شومبيتر تستند على المبتكر الذي يعتبره شخصا مثاليا ،في حين أن وظيفة الابتكار في الوقت الحاضر هي من مهام الصناعات ذاتها ولهذا فإن نموذج شومبيتر يعتبر غير ملائم للواقع الحالي ،حيث تغير المنظم كما أن الصناعات الآن تقوم بالإنفاق على البحوث والتطوير والتي لا تتضمن الكثير من المخاطر .

- في الوقت الذي يؤكد فيه شومبيتر على أن الابتكارات تمثل العامل الرئيسي الطويل وعندما تزداد الحاجة إلى رأس المال بشكل كبير فإن الائتمان المصرفي لا يكفي بل هناك حاجة إلى مصادر أخرى مثل إصدار الأسهم والقروض من أسواق رأس المال .

- التأكيد التام لدى شومبيتر على الائتمان المصرفي وذلك بتقليل تقليل من دور الإدخارات والاستثمارات الحقيقية ،كما يقلل شومبيتر من شأن و أهمية التمويل بالعجز السائد في البلدان النامية .

3.6.11 النمو الاقتصادي في الفكر الحديث :

عرفت نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الحديث تطورات عديدة ،ساهمت إلى حد كبير في مسابرة الواقع الاقتصادي وتفسير عملية النمو الاقتصادي ،لكن ذلك لم يمنع من اقتباس بعض الأفكار التقليدية بحكم أهميتها في إرساء تصور سليم لعملية النمو الاقتصادي .

1)التحليل الكنزي :

اعتمد كينز بشكل كبير على دراسة أفكار التقليديين ومعرفة مكن الخلل فيها مقارنة بالواقع الاقتصادي، إذ توصل إلى أن الاقتصاد يقوم على مبدأ الطلب يخلق العرض، وبالتالي فمشكلة الاقتصاد تكمن في جانب الطلب وليس العرض .

وقد أكد كينز على أن الطلب الفعلي هو أساس عملية النمو الاقتصادي، إذ أنه يصدر عن جميع المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفراد، مؤسسات أو حكومات، وهو بذلك يشير إلى إمكانية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي اعتبره ضرورة حتمية لا مناص منها في إطار سياستها المالية بحكم عجز آلية السوق عن الإدارة التلقائية للاقتصاد، إذ يؤكد كينز على أهمية دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي، وهو بذلك يبرز تحولا كبيرا في الفكر الرأسمالي الذي يرفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

ويشير كينز إلى أن عملية النمو الاقتصادي تكون عبر آلية المضاعف، والذي يفسر انتقال أثر تغيرات الطلب على جانب العرض . (أحمد ك.، 2013، الصفحات 38-39)

(2) نموذج هارود دومار:

لقد قام الاقتصادي هارود روي و الاقتصادي دومار فيسي بتطوير دوال الإنتاج لتوضيح العلاقة بين النمو والبطالة في مجتمعات الدول الرأسمالية المتقدمة، ولكن نموذج هارود دومار قد أستعمل على نحو واسع في الدول النامية بوصفه طريقة بسيطة للنظر إلى العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال . ويعتمد هذا النموذج على افتراض هو أن الإنتاج لأي وحدة اقتصادية سواء كانت شركة أو اقتصاد وطني برتمته يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في تلك الوحدة .

Y : الإنتاج K : رأس المال عندئذ يكمن الإنتاج إلى رأس المال من خلال المعادلة :

$$Y = \frac{K}{v} \quad (1) \quad \text{، عندما يكون :}$$

K : ثابت يدعى معامل رأس المال ولتحويل هذه المعادلة إلى عبارة أو جملة حول نمو الإنتاج نستعمل الرمز Δ لتعبير عن الزيادات في الإنتاج والرأس المال .

$$\Delta Y = \frac{\Delta K}{v} \quad (2)$$

إن معدل نمو الإنتاج g مساوي لنسبة الزيادة في الإنتاج مقسومة على كمية الإنتاج الكلية $\frac{\Delta Y}{Y}$.
وبقسمة جانبي المعادلة (2) على Y نجد :

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{(\Delta K)}{Yv} \quad (3)$$

وللاقتصاد الوطني برتمته فإن (ΔK) يشبه الاستثمار (I) الذي يجب أن يساوي الادخار (S).

لذلك فإن $\frac{(\Delta K)}{Y}$ يصبح $\frac{I}{Y}$ وهذا يساوي $\frac{S}{Y}$ الذي يمكن أن يعبر عنه بمعدل الادخارات (s).

نسبة مئوية في الناتج القومي والمعادلة (3) يمكن أن تحور إلى :

$$g = \frac{s}{k} \quad (4)$$

وهذا هو الشكل المبسط لنموذج هاورد دومار للنمو الاقتصادي الذي ينص على أن معدل النمو الاقتصادي يشترك في تحديده النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله القومي ، والتي يحولها إلى استثمار في طاقات إنتاجية عينية ، ومن هذه العلاقة فإن معدل النمو الاقتصادي يرتبط بعلاقة طردية وبصورة مباشرة بنسبة ما يدخر وما يستثمر ، إن هذه العلاقة تشير إلى أن رأس المال الذي يخلقه الاستثمار في المصانع والمعدات هو الذي يخلق النمو و أن الادخار الذي يقوم به الناس والشركات هي التي تجعل الاستثمار ممكن . (أسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، 2016/2015، الصفحات 89-90)

الانتقادات التي وجهت إلى هاورد دومار:

بقدر ما أن النموذج هو ملائم للبلدان النامية إلا أنه غير ملائم للدول المتقدمة وهذا راجع إلى :

-اختلاف الظروف ،حيث أن النموذج يهدف إلى منع البلد المتقدم من الدخول في حالة ركود طويل الأمد ولا يهدف لتطبيق برامج التصنيع في الدول النامية .

-النموذج يفترض عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وهذا ينطبق على البلدان النامية ويفترض أيضا اقتصادا مغلقا في حين أن الاقتصاد النامي عادة ما يكون مفتوحا .

إن النموذج يفترض ثبات الأسعار في حين أن الأسعار تتغير في الدول النامية . (القرشي م.، 2007، صفحة 77)

4.6.ii) نظرية النمو الجديدة (الداخلية) :

إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات ،والتي تؤكد على أنه هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة .

إن الأمر الذي أدى إلى ظهور نظرية النمو الجديدة هو عدم نجاح النظرية الكلاسيكية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة .

إن نظرية النمو الجديدة توفر إطارا نظريا لتحليل النمو الداخلي ،النمو المستمر للنتائج الذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الإنتاج ،بان الدوافع الأساسية لنظرية النمو الجديدة هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المتحقق . وباختصار فإن منظري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي .

نظرية النمو الجديدة نماذج الاقتصاديين (R.lucus) في 1988 و (Paul Romer) في 1986 ويفترض نموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفورات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري والتي تمنع الناتج الحدي رأس المال من الانخفاض .إن أول اختيار للنظرية الجديدة هو التأكد فيما إذا كانت البلدان الفقيرة تنمو بمعدلات

أسرع من البلدان الغنية، أو بعبارة أخرى فيما إذا كانت هناك علاقة سالبة بين نمو الإنتاج وبين المستوى الأولي لمعدل دخل الفرد. فإذا وجدت مثل هذه العلاقة فإنها تشكل تأييدا للنموذج الكلاسيكي المحدث، وبعبكسه فإنها تؤيد النظرية الجديدة للنمو التي تقول بأن الإنتاجية الحدية لرأس المال لا تميل إلى الانخفاض. وقد تم اختبار نموذج الانحدار البسيط لتقدير المعادلة التالية :

$$G_i = a + b_1(pcy)$$

حيث أن:

G_i : معدل نمو الإنتاج للفرد بالنسبة للبلد (i) لعدد من السنوات .

(pcy) : يمثل المستوى الأولي من معدل دخل الفرد

فإذا وجد بأن المعامل (b_1) معنوي وسالب فإنه سيكون دليلا على الالتقاء الذي يفترضه النموذج الكلاسيكي المحدث، أي أن البلدان الفقيرة تنمو بأسرع من البلدان الغنية. إلا أن الدراسات لم تثبت وجود الالتقاء، حيث أن المعامل المذكور كان معنويا وموجبا، مما يشير الى حالة عدم الالتقاء والتباعد، أي أن البلدان الغنية تستمر بالنمو بمعدلات أسرع من معدلات نمو البلدان الفقيرة.

ويتعزز موقف النظرية الجديدة اذا وجدنا بأن التعليم وكذلك البحث والتطوير ($R\&D$) يمنعان انتاجية رأس المال الحدية من الانخفاض، مما ينتج عنه افتراق حقيقي فيما بين أداء اقتصاديات البلدان المختلفة .

وقد تعرضت نظرية النمو الجديدة إلى عدة انتقادات من أهمها ما يلي :

أحد عيوبها أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية النيوكلاسيكية والتي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية. وأن النمو الاقتصادي في البلدان النامية غالبا ما يعاق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البنى الارتكازية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية وأسواق رأس المال والسلع غير الكاملة وبسبب إهمال هذه النظرية لهذه العوامل المؤثرة فإن إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة وخاصة عند مقارنة بلد ببلد آخر. والدراسات التطبيقية للقيمة التنبؤية لنظريات النمو الداخلية لم تحصل على تأييد كبير وواسع . (القريشي م، 2007، الصفحات 78-81)

7.11 أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي :

1) نموذج روبرت بارو :

عرض روبرت بارو نموذجه للنمو الداخلي في 1990 ، حيث أضاف عنصر الإنفاق العمومي باعتباره محركا للنمو الاقتصادي .

وتقوم فكرة النموذج على فرضية التكامل بين الإنفاق العمومي الاستثماري و الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص. ويقصد بالاستثمار العام العمومي في هذا النموذج الإنفاق على إنشاء وتطوير البنية التحتية المادية والخدمات الأساسية كالصحة والمدارس وأنظمة الصرف الصحي ونحوها .

ومن ثم ، فإن الإنفاق الاستثماري العام (العمومي) يزيد من إنتاجية الاستثمار الخاص ، وهذا الذي يحرك النمو الاقتصادي.

لاحظ بارو أن النمو المحفز بالإنفاق العام يلائم شروط النمو في الدول النامية حيث يلعب دور الدولة الاقتصادي في هذه البلدان دورا كبيرا في دفع وتيرة النمو الاقتصادي .

ومن جانب آخر فإن ، تمويل الإنفاق العام العمومي في نموذج بارو يتم من خلال ضرائب الدخل ، وبالتالي فإن وجود معدلات عالية للضرائب قد يكون مقترنا بزيادة أو نقصان النمو الاقتصادي .

وهنا يشير النموذج إلى أهمية الرشد الاقتصادي للحكومة في اختيار المعدل الأمثل للضرائب الذي يعظم النمو الاقتصادي في حالة الثابتة بالاستعانة بالمنحنى المشهور المعروف بمنحنى لافر . ينتهي نموذج بارو إلى تحديد أن المعدل الأمثل للضرائب ينبغي أن يكون مساويا لنسبة فاعلية الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك ، ولأن الإنفاق العمومي يعتمد على الضرائب ، فإن للضرائب أثر محفز على النمو الاقتصادي ناجم عن زيادة الإنفاق العمومي ، وأثر مثبط على النمو من خلال الأثر السلبي على استهلاك العائلات ، ومن ثم فإن ، الرشد الحكومي يكمن في الموازنة بين هذين الأثرين . (الأفندي، 2018، صفحة 303)

8.11 علاقة الإنفاق العمومي بالنمو الاقتصادي :

بعد أن تطرقنا في البداية للإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي وعرضنا مختلف المفاهيم ومختلف آراء المفكرين الاقتصاديين في كلا الموضوعين وعرضنا مختلف الآثار للإنفاق العمومي على الإنتاج القومي (الإنتاجية والاستثمارية) وعلى الاستهلاك (العام والخاص) وعلى نمط توزيع الدخل القومي وعلى المضاعف والمعجل ، وكل هذا نستنتج من خلاله وجود علاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي ، ونتيجة لاختلاف الأسس والفرضيات المنطلق منها تبين لنا وجود علاقة سلبية وأخرى إيجابية نعرضها كما يلي:

1.8.11 العلاقة السلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي :

بعد الدراسات التي قام بها كل من كنوب سنة 1990 وفلوستر وهنركسون 2001-1999 وبارو في 1991 عرضت أهم الأسباب التي تؤدي إلى وجود علاقة سلبية بين كل من الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي :

أ-تكلفة التمويل :إن زيادة الإنفاق العام يتطلب وجود مصادر للتمويل ،لكن الخيارات المطروحة أمام الحكومة لتمويل تلك الزيادة لها آثار سلبية على الاقتصاد المحلي ، فزيادة نسبة اقتطاع الضرائب على الأفراد أو المؤسسات تؤدي إلى نقص الادخار ومن ثم انخفاض في الاستثمار وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد ،و اللجوء إلى الاقتراض يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة و إزاحة القطاع الخاص ،و اللجوء إلى الإصدار النقدي يؤدي إلى التضخم وكل هذه الأسباب هي آثار سلبية على الاقتصاد .

ب-أثر الإزاحة : أي إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي ،وذلك بحكم ندرة الموارد التي تؤدي بدورها إلى انخفاض في الناتج المحلي وهذا بسبب نقص فعالية وكفاءة القطاع العام في استعمال الموارد مقارنة بالقطاع الخاص .

ج-تكاليف الإعانات :إن الإعانات التي تقوم بها الحكومة بمختلف أنواعها تؤدي إلى أثر عكسي على النمو الاقتصادي وهذا بسبب نفسية الفرد سواء كان مسؤول أو مواطن عادي تسد رغبته في تحسين الأوضاع والعمل والتطوير ويبقى تركيزه فقط على انتظار تلك الإعانات المقدمة من طرف الدولة .

د-عدم الكفاءة :يعتبر الإنفاق العام الأداة الأقل كفاءة في استعمال الموارد المتاحة في الاقتصاد ،حيث أن الدولة ورغم توفرها على خدمات الصحة والتعليم والنقل ،إلا أن القطاع الخاص يمكنه توفير تلك الخدمات بجودة عالية وكفاءة أدق وبتكلفة منخفضة .

هـ-غياب الإبداع والابتكار :إن أهم عنصر يفتقده النشاط الاقتصادي للقطاع العام هو الإبداع والابتكار سواء تعلق الأمر بطرق الإنتاجية أو نوعية المنتجات ،وذلك نتيجة غياب حافز المنافسة الذي يؤدي إلى الركود الفكري والتكنولوجي بشكل ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي .

2.8.11 العلاقة الموجبة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي :

يؤكد رام (1986) و أشاور (1990) على أن الإنفاق العام وبالخصوص من خلال الاستثمار العام يؤثر بصفة كبيرة على حجم الناتج المحلي ،وقد أكد أليسكيو(2009) على أن الإنفاق العام على تكوين رأس المال يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي .

ويؤثر الإنفاق العام بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي إذا كان حجم القطاع العام مقاسا بنسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي لا يتجاوز 15 % ،أما إذا تجاوز هذه النسبة فإن ذلك الأثر يتحول إلى سلبي .

وتظهر العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في شكلها الإيجابي إذا كان يعبر عنها في شكل التغيير النسبي السنوي ، وتكون في شكلها السلبي إذا كان يعبر عنها بالتغيير في معدل النمو السنوي وعموما فإن أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي يتأثر بخصائص البلد المعني بالدراسة ومنها : الكفاءة التكنولوجية ، المقدر

التنظيمية والتخصص الإنتاجي ، ويتأثر كذلك بفترة الدراسة والمتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام . (كريم ب.، 2010، الصفحات 173-176)

الدراسات السابقة للموضوع

1.الدراسات السابقة باللغة العربية

(1) دراسة (كريم، 2010)

أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي وإبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة.

نتائج الدراسة :

أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة ما يلي :

- غياب استراتيجيات قطاعية واضحة وفق أولويات قطاعية حسب ما يمليه الواقع الاقتصادي .
- غياب الرشد في الإنفاق العام ، حيث نجد في الغالب أن عددا من البرامج والمشاريع تجاوزت تكاليفها ما قد خصص لها في ميزانيتها الأولية ، وهذا بسبب ضعف الدراسات التقنية وسوء اختيار نوعية البرامج والمشاريع .
- عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي وانخفاض مرونته لتغيرات الطلب الكلي المتزايد نتيجة كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

-التأثر الإيجابي لكل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو على كل من قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات ، وذلك راجع إلى المخصصات الكبيرة التي أولاها كلا البرنامجين لقطاع البناء والأشغال العمومية فيما يخص إنشاء وتطوير البنى التحتية والهياكل القاعدية ، وهو ما ينعكس بالإيجاب على قطاع الخدمات من ناحية النقل ،الاتصالات والتجارة .

(2) -دراسة (حكيمة، 2014)

أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر من 1960/2010

هدف الدراسة :

الهدف من هذه الدراسة هو محاولة تحديد العلاقة السببية بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من (1960 إلى 2010) باعتماد على المتغيرات المتمثلة في حجم الإنفاق العام و الاستهلاك العام النهائي ، ونمو الاستهلاك العام وعلاقتها بالنمو الاقتصادي ، باستخدام اختبار ADF .

و المتغيرات المستعملة في الدراسة هذا راجع إلى أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي لاعتماده بصورة كبيرة على إيرادات البترولية هذه الأخير التي تساعد على تغطية نفقات الدولة ، وفي إطار تبني الجزائر منذ 2001 سياسة التوسع في الإنفاق العام من اجل تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات نمو الاقتصادي في ظل تحسين الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري بشكل متواصل خلال فترة 2003 إلا إن هذا الإيراد توجه لتغطية النفقات التي توجه بشكل كبير نحو لاستثمارات الغير منتجة ، ولا تساهم في توظيف نسبة كبير من الأيدي العاملة ، لامتناس البطالة على مستوى سوق العمل المحلية .

نتائج الدراسة :

نتائج متوصل إليها :

- عدم وجود علاقة سببية بين حجم الإنفاق العام و النمو الاقتصادي .
- عدم وجود علاقة سببية بين الاستهلاك العام النهائي و النمو الاقتصادي .
- عدم وجود علاقة سببية بين نسبة نمو الاستهلاك العام و النمو الاقتصادي .

(3)دراسة (اللطيف، 2014)

أثار برنامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي الأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر

هدف الدراسة :

الهدف من هذه الدراسة دراسة أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي والتركيز على برامج الإنفاق الاستثماري، هو معرفة مدى إنتاجية المال العام المنفق في مختلف المجالات الاستثمارية .والقاء الضوء على الاتجاهات الحديثة في تسيير المال العام بمثابة ثورة بمعنى الكلمة في هذا المجال خاصة في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال القانون الحكومي والنتائج (1993) و كندا من خلال قانون الإدارة العمومية () (la loi sur l'administration publique LAP2000 وفرنسا من خلال القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية (LOLF 2001)

والجزائر كغيرها من الدول شرعت في تنفيذ سياسة تنموية وصفت من طرف العديد من الاقتصاديين بأنها توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ، وشملت هذه البرامج اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و البرامج القطاعية غير الممركزة PSD البرامج البلدية للتنمية PCD و التي شملت عدة مجالات واعتمدت خلالها عدة آليات .

نتائج دراسة :

نتائج المتوصل إليها :

تعتبر برامج الإنفاق العام المسطرة ضمن ميزانية الدولة أداة مهمة في تنفيذ الدولة للاستثمارات العمومية وتحقيق مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

التسيير الجيد لبرامج الإنفاق العام في الاستثمارات المنتجة يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الأهداف الاقتصادية من بينها النمو الاقتصادي.

النظام لميزاني الجزائري الحالي لا تستعمل فيه تقنية" ترشيد الخيارات المالية " بالإضافة إلى غياب استعمال الأسس الحديثة(معايير الحوكمة) في مجال تسيير الميزانية العامة وهذا ما يفتح المجال أمام ممارسات عديدة تساهم في التقليل من رشاده إنفاق المال العام على مختلف الاستثمارات العمومية وبالتالي الإخفاق في تحقيق الأهداف المعلنة من بينها النمو الاقتصادي.

تأثير برامج الإنفاق العام الموجهة للاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر هو ضعيف نظرا لكون أن القطاعات المساهمة في معدل النمو وخاصة المحروقات والفلاحة والصناعة تتأثر بعوامل خارجية مما ينتفي وجود مضاعف الإنفاق في حالة هذه القطاعات الحساسة ، بينما يؤثر المجهود الإنفاقي للدولة و يظهر مضاعف الإنفاق فقط على قطاعات الأشغال العمومية والخدمات .

(4 دراسة (سالمي، 2015)

أثر مكونات الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر

هدف الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر مكونات الإنفاق العام في الجزائر على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير و الطويل خلال الفترة (1970- 2015) ، باعتماد على المتغيرات متمثلة في الإنفاق العام الاستهلاكي ، الإنفاق العام الاستثماري باستخدام أسلوب اختيار الحدود للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ ، في إطار منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL .

نتائج الدراسة :

نتائج الدراسة المتوصل إليها :

تبين النتائج أن مساهمة الإنفاق العام الاستهلاكي على الرفع من مستويات النمو في الاقتصاد الجزائري تقتصر على المدى القصير فقط ، بالإضافة إلى عدم وجود أي تأثير على المدى الطويل ، وهو ما يتوافق مع نتائج بعض الدراسات التطبيقية السابقة ومع توقعات النظرية الاقتصادية التي تعتبر أن هذا النوع من الإنفاق غير منتج ، ويمكن أن يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع حجم الإنفاق الاستهلاكي العام و الخلل في هيكله ، حيث توجه النسبة الأكبر منه نحو الأجور و التعويضات و التحويلات وهي نفقات غير منتجة .

كذلك تشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للإنفاق العام الاستثماري على النمو في الاقتصاد الجزائري في الأجلين القصير و الطويل ، وهو ما يتوافق مع منطقتي النظرية الاقتصادية ، ولكن هذا التأثير يبقى ضعيفا جدا في ظل البرامج الضخمة للإصلاح الاقتصادي ودعم و إنعاش نمو الإنفاق الهائل على المشاريع التحتية ومن أهم أسباب ضعف الأداء في برامج الإنفاق تضاعف الأوقات و التكاليف المخصصة للاستثمارات العمومية إلى جانب انخفاض مستويات جودة إنجازها .

إن هذه النتائج في مجموعها تشير إلى عدم فعالية الإنفاق العام كأداة لتحفيز النمو في الاقتصاد الجزائري ، وهو ما يؤكد عدم فعالية التوجيهات الكنزوية المعتمدة في الاقتصاد الوطني ، من خلال سياسات التوسع في الإنفاق العام كأداة لتعزيز النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، الأمر الذي يدعو إلى إعادة النظر في سياسات الإنفاق المعتمدة ، و ضرورة توجيه النفقات العامة نحو تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل عوض التركيز على هدف الاستقرار في الأجل القصير فقط ، و الالتزام بأفضل الممارسات الدولية في إدارة المالية العامة .

5)دراسة (أسماء، 2015)

أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (2001-20014)

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تتبع مسار السياسة الإنفاقية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحسين معدلات النمو الاقتصادي .بإعتماد على المتغيرات المتمثلة في الإنفاق العام،الإنفاق الاستثماري ،نمو الناتج المحلي .

نتائج الدراسة :

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي :

- تطور النمو النفقات العمومية بالجزائر الأمر الذي يترجمه اتجاه الجزائر إلى سياسة انفاقية توسعية ذات طابع كنزي من خلال تبني الجزائر لبرامج إنفاق ضخمة تهدف إلى إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني ابتداء من سنة 2001.

- تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات والذي أضحى أكثر قطاع موجه للاقتصاد باعتبار الجباية البترولية المصدر الأول لتمويل الإنفاق العام والتي تساهم بأكثر من 60% من حجم الإنفاق العام ،الذي يعكس ضعف الاقتصاد الوطني تجاه الصدمات الخارجية .

-يبقى أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيف مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة ،وذلك بسبب عجز الاقتصاد الوطني في معالجة الاختلال بين العرض والطلب ،ما أدى إلى استخدام الواردات لخلق التوازن بين جانب العرض والطلب إلا أن هذا ساهم في تقليل من فعالية الإنفاق العام من خلال انخفاض مضاعف الإنفاق العام .

(6 دراسة (بوعكاز، 2015)

أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة طبيعة العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي ومعرفة الأثر الذي أحدثه التغيير في سياسة الإنفاق العمومي ، وتهدف أيضا إلي تتبع تطور سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر و دراسة طبيعة مكوناته .

نتائج الدراسة :

وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

-يفسر ارتفاع أسعار المحروقات عموما بزيادة في الإيرادات العامة ومنه النفقات العامة .

-تأثر هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري بشكل عميق في بنية الاقتصاد وأضعفت الحوافز لضمان إنتاج سلع وخدمات قابلة للتداول خارج قطاع المحروقات .

-زيادة رواتب الوظيفي العمومي خطوة ضرورية لأنها تحسن من القدرة الشرائية .

-نتائج التحليل التجريبي أظهرت أن سياسة الإنفاق العمومي لا تؤثر على النمو الاقتصادي .

(7 دراسة (فتحية، 2017)

إنتاجية برامج الإنفاق العام ودورها في الحد من معدلات البطالة 2001-2014

هدف الدراسة :

وقد جاءت هذه الدراسة بهدف توضيح أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تتبع مسار السياسة الإنفاقية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحسين معدلات النمو الاقتصادي ، و تحليل إنتاجية المال العام في ظل البرامج التنموية المنفذة في الجزائر من 2001-2014 ومدى تأثيرها على معدلات النمو والبطالة.

نتائج الدراسة :

النتائج الدراسة المتوصل إليها :

- تطور نمو النفقات العمومية بالجزائر الأمر الذي تترجمه الجزائر إلى سياسة اتفاقية توسعية ذات طابع كنزي من خلال تبني الجزائر لبرامج إنفاق ضخمة تهدف إلى إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني ابتداء من سنة 2001 -تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات والذي أضحى أكثر قطاع موجه للاقتصاد باعتبار الجباية البترولية المصدر الأول لتمويل الإنفاق العام والتي تساهم بأكثر من 60% من حجم الإنفاق العام ، الأمر الذي يعكس ضعف الاقتصاد الوطني تجاه الصدمات الخارجية .

- ساهمت برامج الإنفاق العام 2001-2014 في إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني و تحسين معدلات النمو مقارنة بالفترة السابقة 1995-2000 و التي اقتصر على قطاع البناء و الأشغال العمومية إلى جانب قطاع الخدمات نتيجة لضخامة البرامج الموجهة للقطاعين الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة التشغيل بالقطاعين الذي ساهم في تحسن معدلات البطالة في حين شهدت القطاعات المنتجة على رأسها القطاع الصناعي معدلات نمو جد متواضعة بالرغم من جهود الدولة في دعم القطاع .

- صاحب زيادة الإنفاق العام زيادة في حجم الواردات على طول الفترة من 2001-2014 الأمر الذي يفسره عجز الجهاز الإنتاجي المحلي في استيعاب الطلب المتزايد الناجم عن زيادة الإنفاق العام ، خاصة الطلب الاستهلاكي الذي عرف توسع كبير بسبب تزايد حجم الدخل ، وبالتالي تم اللجوء إلى الواردات بهدف تغطية هذا الطلب المتزايد ما يسمح لنا باستنتاج أن السياسة المالية الكنزوية لا تتحقق في ساحة الاقتصاد الوطني بسبب غياب جهاز إنتاجي ذو كفاءة يسمح بامتصاص الطلب المتزايد ويمنع تسرب المال العام .

- يبقى أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيف مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة ، وذلك بسبب عجز الاقتصاد الوطني في معالجة الاختلال بين العرض والطلب ، ما أدى إلى استخدام الواردات لخلق التوازن بين جانب العرض و الطلب إلا أن هذا ساهم في تقليل من فعالية الإنفاق العام من خلال انخفاض مضاعف الانفاق العام .

- أدت سياسة الإنعاش الاقتصادي التي انتهجتها الدولة ، إلى تقليص معدلات البطالة حيث بلغت نسبة التشغيل عام 2009 نسبة 89,83%، ويظهر ذلك جليا من نتائج البرنامج الخماسي حيث قفز حجم العمالة المشغلة من 9472 عامل سنة 2009 إلى 10239 عامل عام 2014 لكل القطاعات ما يدل على أن سياسة الإنفاق التوسعية كانت مجدية في امتصاص معدلات البطالة ، لكن مستقبل أسعار البترول الذي يتسم بحالة عدم اليقين وهشاشة الاقتصاد الجزائري تبقى من الأسباب التي تقف أما استمرارية إنتاجية تلك البرامج .

(8 دراسة (ندا، 2017)

قياس وتحليل اثر الإنفاق العام في معدل التضخم في مصر للمدة (2000-2014)

هدف الدراسة :

الهدف من هذه الدراسة هو بيان أهمية ودور الإنفاق العام في مصر و تحليل دور الإنفاق العام في معدل التضخم إلى جانب قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام ومعدل التضخم في مصر، بإعتماد على المتغيرات متمثلة في التضخم والإنفاق العام، باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS .

نتائج الدراسة :

وجاءت نتائج هذه الدراسة على النحو التالي :

- أن الإنفاق العام في مصر يتجه نحو التزايد حتى بلغ في عام 2014 مليون جنيه وهي أعلى قيمة له.
- بلغ معدل النمو المركب للإنفاق العام في مصر خلال مدة البحث نسبة 4% .
- وقد أظهرت نتائج الاختبار الإحصائي بيرسون وجود ارتباط طردي ومعنوي بلغ 0.595 .
- إن زيادة الإنفاق العام بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها فإنه سوف يساهم في زيادة معدل التضخم بمقدار $B=2.123$.

(9 دراسة (إسمهان، 2018)

الإنفاق العمومي كوسيلة لتحقيق أهداف سياسة التشغيل في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2016)

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى فعالية الاعتماد على الإنفاق العمومي كأداة لتحقيق أهداف سياسة التشغيل في الجزائر خلال فترة (1990-2016)، خاصة في ظل الأزمات الخانقة التي تعاقبت على الاقتصاد الوطني ، المتعلقة بتراجع مداخيل الدولة الناتجة عن تراجع أسعار البترول ،وأزمة الديون ،بإضافة إلى تدهور الظروف الأمنية ،التي كانت لها انعكاسات سلبية على جميع المستويات ، وفي هذا الصدد انتهجت الدولة جملة من الإصلاحات ، بغية التخفيف من حدة الأزمة ،و تحقيق ما تتطلع إليه ، باعتمادها على عدة سياسات في جميع المستويات المالي والنقدي و التشغيل...، مستعملة في هذه السياسة الإنفاقية كوسيلة لتحقيق أهداف سياسة

التشغيل كخلق مناصب شغل جديدة وامتصاص نسب هامة من البطالة ، وعلى هذا أساس ارتأت الدراسة إبراز ذلك من خلال دراسة قياسية ، لمعرفة العلاقة الموجودة بين الإنفاق العمومي و البطالة في الجزائر ، واعتمدت الدراسة في تقديم العلاقة على ثلاثة متغيرات ، بإقحام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقبل إلى جانب الإنفاق العمومي ، ومعدلات البطالة كمتغير تابع ، وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي var.

نتائج الدراسة :

نتائج الدراسة المتوصل إليها :

من خلال هذه الدراسة تبين لنا أن الاقتصاد الجزائري ، انتهج النهج الكينزي لتحقيق أهداف سياسة التشغيل خاصة في الفترة التي عرف فيها الاقتصاد راحة مالية كبيرة ، حيث نتج عنها تراجع ملحوظ في معدلات البطالة جراء انتهاء سياسة اتفاقية توسعية ، مما ساعد على زيادة وتيرة المشاريع التنموية ، وزادت من حجم العمالة مقارنة بالفترات السابقة التي تراوحت فيها معدلات البطالة في حدود 29.30% في سنة 1999 لتتخفف الى حدود 10 % في سنة 2010 وتبقى مستمرة إلى غاية الآن ، لكن المنتهجون لشؤون التشغيل يفسرون أن الانخفاض في معدلات البطالة ، راجع إلى إحتساب مناصب الشغل المؤقتة ، لكون أن الاقتصاد يمتاز بجهاز إنتاجي غير مرن ويعجز عن تلبية الطلب الزائد ، في ظل المجهود الإنفاقي وعلى هذا أساس يكون الطلب الزائد عن طريق القطاع الخارجي .

بناء على ما سبق يمكن القول أنه على الدولة البحث عن استراتيجيات جديدة من خلال وضع سياسات اقتصادية موجهة لجانب العرض بدلا من الطلب ، لتنشيط الجهاز الإنتاجي ، وجعله مرنا ، ليكون قادرا على تلبية الطلب.

(10) دراسة (نصيرة، 2018)

تحليل قياسي لأثر نوعي الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

هدف الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر نوعي الإنفاق العام من جاري و استثماري على التضخم في الجزائر باستخدام مقارنة شعاع الانحدار الذاتي ، هذا الأخير الذي يسمح لي الدراسة بتوضيح دور وأهمية الصدمات التي تحدث في متغيري الإنفاق العام في تفسير تقلبات معدلات التضخم .

نتائج الدراسة :

-متغيرات الدراسة ليس لها تكامل مشترك ومتزامن في المدى الطويل استنادا على نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك.

- الإنفاق العام بنوعه قد فسر التضخم في الجزائر على طول فترة الدراسة بنسبة 6% والتي هي نسبة تبدو أكثر واقعية باعتبار وجود عوامل أخرى أكثر أهمية وتأثير في التضخم بالجزائر ، غير مدرجة في الدراسة والتي هي متضمنة في حد الخطأ كالمعروض النقدي ، سعر الصرف ، سعر الفائدة ، مرونة الجهاز الإنتاجيالخ.
- وفقا لاختبار السببية ، فإن كل من الإنفاق العام الاستثماري و الجاري يؤثران في التضخم وهذا وفقا للعلاقة السببية أحادية منتهجة نحو معدل التضخم .

(11) دراسة (يونس، 2018)

قياس أثر الإنفاق العام على التنمية المستدامة في العراق للفترة 2000-2016

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة نطاق فعالية سياسة الإنفاق العام في إحداث تأثير على التنمية المستدامة، فضلا عن بيان أثر الإنفاق العام في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2000-2006) ، بإعتماد على المتغيرات المتمثلة في الإنفاق العام كمتغير مستقل و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ، باستعمال منهجية ARDL

نتائج الدراسة :

وجاءت نتائج هذه الدراسة كما يلي :

- إن عملية التنمية المستدامة تستدعي نمو اقتصاديا من خلال تحسين معدلات الناتج المحلي الإجمالي الذي ينعكس على نصيب الفرد من الدخل بهدف القضاء على الفقر وخلق الموارد الضرورية من أجل التنمية التي تقوم على استخدام الموارد بشكل جيد .

- تتحقق صفة السكون لكل من المتغير التابع والمتغير المستقل بعد أخذ الفرق لهما وذلك وفقا لاختباري (ADF) و (P.P).

- تأكد وفقا لاختبار التكامل المشترك حسب نموذج ARDL وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل تربط بين الإنفاق العام بصفته المتغير المستقل ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كونه يمثل المتغير التابع ، إذ كانت قيمة F المحتسبة أكبر من الحد الأدنى والأعلى لقيمتها الحرجة .

- أكدت النتائج القياسية على فاعلية الإنفاق العام على التأثير في التنمية المستدامة عبر مؤشرها الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) في العراق خلال مدة الدراسة .

12) دراسة (محلي، 2018)

الإنفاق العام في البنية التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2015

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى إثبات دور الإنفاق العام في البنية التحتية على النمو الاقتصادي الجزائري ، بحيث قامت الدراسة بتقدير أثر الإنفاق في البنية التحتية على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ، خلال الفترة (1996-2015).

نتائج الدراسة :

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- بالنسبة لدراسة إستقرارية سلاسل متغيرات الدراسة من خلال الاختبارات الإحصائية (ديكي وفولر المطور وفيليبس بيرون)، بينت لنا أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقرة بعد أخذ فروقها الأولى ،بمعنى أن سلاسل متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى. وعند إجراء اختبار جوهانسن للتكامل المشترك تبين أن النموذج الأول لا يحتوي على علاقة توازنية مشتركة طويلة الأجل بين المتغيرات ،مما استوجب استخدام نموذج خطي متعدد لتقدير أثر الإنفاق على البني التحتية واليد العاملة على النمو الاقتصادي ،أما بالنسبة للنموذج الثاني ،فتبين وجود علاقة توازنية مشتركة طويلة الأجل بين متغيراته ،وهذا ما استوجب استخدام نموذج تصحيح الخطأ.

- علاقة الإنفاق في البنية التحتية بالنمو مؤكدة ،على المدى الطويل والقصير ،مع وجود تأثير إيجابي .وأیضا تشير التقديرات أنه من خلال تجزئة البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية ،يسهم الإنفاق في البنية التحتية الاقتصادية في النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير وكذلك الإنفاق في البنية التحتية الاجتماعية له تأثير طويل الأجل وقصير المدى .

13) دراسة (الدين، 2019)

تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017) .

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017 باستخدام الأساليب القياسية :كاختبار استقرارية السلاسل الزمنية والمنهجية جوهامسون للتكامل المشترك ،والمربعات الصغرى المعدلة كليا والمربعات الصغرى الدينامكية .

نتائج الدراسة :

ومن خلال الدراسة النظرية والتحليل القياسي للموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية :

بينت نتائج اختبارات الاستقرارية باستخدام اختبار جذر الوحدة ، أن المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة غير مستقرة في المستوى ، إلا أنها أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول لها ، كما أن تكاملها المشترك فتح المجال لاستخدام المربعات الصغرى المعدلة كلياً والمربعات الصغرى ديناميكياً .

وتوصلت الدراسة إلا أن مجال كفاءة الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017) يتراوح ما بين (23.6% - 34.9%) ، في ظل سياسة الميزانية المتوازنة .

كما توصلت أيضا إلى أن نقطة الحجم الأفضل للإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017) ، التي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي إلى حده الأقصى ، والتي تكون عندها الناتج الحدي للإنفاق الحكومي مساوي لصفر هي 34.9% .

دراسة العشرة سنوات الأخيرة (2008-2017) بينت أن الإنفاق الحكومي في الجزائر يعمل خارج مجال الكفاءة ، وبالتالي فهو يساهم في شكل سلبي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي .

14) دراسة (خالد، 2019)

قياس أثر النفقات العامة على النمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) .

هدف الدراسة :

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد تأثير و طبيعة العلاقة التي تربط بين النفقات العامة (نفقات التجهيز ، نفقات التسيير) في الجزائر على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2017) ، باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي في التحليل ARDL .

نتائج الدراسة :

وقد توصل هذه الدراسة إلى مجمل نتائج نذكرها كما يلي :

دل اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين نفقات التسيير و نفقات التجهيز والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر .

وبينت نتائج نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة أن هناك علاقة طردية بين نفقات التسيير والناتج المحلي الإجمالي في الأمد الطويل وكذلك في الأجل القصير .

لنفقات التجهيز تأثير سالب على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير والطويل والذي يعتبر مخالف للنظرية الاقتصادية.

(15) دراسة (اسمهان، 2019)

دور الإنفاق العمومي في تحقيق أهداف السياسة التعليمية في الجزائر دراسة قياسية (1990-2016)

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى تأثير حجم الإنفاق العمومي على قطاع التربية و التعليم، ومدى فعاليته خلال الفترة (1990-2016) في إطار عملية إصلاح المنظومة التربوية ، فالملاحظ أنه بالرغم من ارتفاع ميزانية التعليم ، إلا أنها لم تحقق كل أهدافها الرامية إلى تحسين الوضعية التعليمية ، وعلى هذا الأساس قامت الدراسة باختبار العلاقة بين الإنفاق العمومي على التعليم و المؤشرات الكمية للتعليم ، وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL ، من خلال دراسة مدى استقرار السلاسل الزمنية ، اختبار التكامل المشترك ، اختبار مدى صلاحية النموذج المقدر، واستخدمت بيانات سنوية لكل متغيرات الدراسة ابتداء من سنة 1990 إلى 2016.

نتائج الدراسة :

نتائج دراسة متوصل إليها :

ساهم الإنفاق العمومي في تحقيق أهداف السياسة التعليمية بفعالية إلى حد ما خاصة في الفترة التي عرفت فيها البلاد وفرة مالية كبيرة ، حيث انعكس ذلك على تحسين المؤشرات التعليمية كتزايد نسبة الالتحاق بالمدارس وانخفاض معدل التسرب المدرسي ، بالإضافة إلى الانجازات المحققة في إطار البنية التحتية كالمدراس والمؤسسات التعليمية ، لكن هذا لا ينفي أنها غير كافية إذا ما تم مقارنتها بحجم المبالغ المالية الضخمة التي رصدت لها ، إذ لا يزال قطاع التعليم يعاني مشاكل جمة كنقص مدخلات التعليم و انحدار نوعيته ، وذلك للاهتمام بالكلم لا بالنوع ، وعليه لابد من إعادة النظر في توزيع ميزانية القطاع والتركيز على نتائج .

(16) دراسة (أسمهان، 2019)

العلاقة السببية بين الإنفاق العمومي و النمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة قياسية للفترة (1990-2016)

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العمومي و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) ، وذلك من خلال تحليل النظريات المفسرة للعلاقة بين المتغيرين ، والمتمثلة في قانون فاجنر الذي يرى أن السببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العمومي والنظرية الكينزية التي ترى وجود علاقة

سببية موجبة تتجه من الإنفاق العمومي إلى النمو الاقتصادي ، وتم استخدام الأساليب القياسية الحديثة كاختبار إستقرارية السلاسل الزمنية عند مستوى معنوية 5% واختبار التكامل المشترك لجوهانسن واختبار السببية لغرا نجر (17 دراسة (سميرة، 2019)

الإنفاق العمومي كوسيلة لتحقيق أهداف السياسات التعليمية في ماليزيا

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الإنفاق العمومي في تحقيق أهداف السياسات التعليمية في ماليزيا، لمعرفة مدى فعالية اعتماد ماليزيا على الإنفاق العمومي كأداة لتحقيق أهدافها التعليمية ، خاصة بعد اعتراف ماليزيا منذ مطلع استقلالها بأهمية التعليم و اعتبرته الأداة الأساسية للتنمية الوطنية ، حيث كرست من أجل ذلك مخصصات مالية ضخمة في موازنتها العامة و التي فاقت مخصصات الدفاع وذلك من أجل تنمية العنصر البشري بحكم أنه العنصر المساهم الأول في نجاح أي تجربة الشاملة .

نتائج الدراسة :

نتائج الدراسة المتوصل إليها :

انطلاقاً من ما سبق يمكن القول أن التجربة الماليزية من التجارب الناجحة و الرائدة في مجال التعليم ، ويعود ذلك إلى نجاحها في تجسيد سياستها التعليمية ، خاصة أنها تتميز بالكثير من الدروس التي من الممكن أن تستفيد منها الكثير من الدول النامية ، وذلك بوجود قيادة مؤمنة بأهمية التعليم وجعله في صدارة أولويات الدولة بما له من دور استراتيجي في تحقيق التراكم في رأس المال البشري ، وعماد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجوهرها ، ما جعل الدولة تعطي أهمية كبيرة للإنفاق العمومي باعتباره وسيلة أساسية لتمويل قطاع التعليم، حيث ضخت مبالغ مالية كبيرة من دخلها القومي للتأهيل و التدريب و التكوين ، لتحقيق أهدافها التعليمية حيث ما تخصصه للتعليم يفوق ثلاثة أضعاف ما تخصصه للدفاع ، وذلك لتكون في مصاف الدول المتقدمة .

II. الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

(1)دراسة (زكان، 2009)

L'impact des dépenses d'infrastructures sur la croissance en Algérie .une
approche en séries temporelles multi variées (VAR).

هدف دراسة :

هدف من هذه الدراسة دراسة العلاقة بين الإنفاق على البنية التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال استخدام النتائج التي تم الحصول عليها في إطار نظرية النمو الذاتية وبشكل أدق نموذج BARRO و الحدائة في هذا العمل هي استخدام نماذج VAR الهدف هو استنتاج التأثيرات التي يمكن أن تنتج التغيرات في الإنفاق على البنية التحتية على النمو واتجاه الروابط السببية رأس المال ،البنية التحتية والعمل .

نتائج دراسة :

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- أظهر النموذج المستخدم أن بعض السلاسل الزمنية ليست ثابتة .
- الاختبارات المختلفة المتعلقة بتحديد العدد أدت إلى التأخيرات المرتبطة بالنموذج (VAR) إلى أن الاحتفاظ بالرقم التأخير يساوي اثنين (2).
- أعطى تقدير نموذج (VAR2) نتائج مرضية نسبيا وخاصة من حيث الاستقرار .
- أظهرت اختبارات السببية في جرانجر أنه يتم تأسيس العلاقة السببية بين المتغيرات لها تأثير متبادل وهذا يدعم فرضية أن الاستثمار الكبير في رأس المال المادي ورأس مال البنية التحتية لها تأثير على النمو والعكس بالعكس .

(2) دراسة (القادر، 2017)

Impact des dépenses d'équipement sur la croissance économique en Algérie –
etude économétrique .

هدف الدراسة :

تهدف هذه دراسة إلى تحليل تطور الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي في المرة الأولى وفي المرة الثانية الى تحليل تأثير نفقات المعدات على النمو في الجزائر خلال الفترة 1980 و 2014.

نتائج الدراسة :

وقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

- نظريا تم التأكد أن التأثير الخارجي الذي يمكن أن يحققه التقدم التقني ،يسمح باستخدام أفضل لوسائل الإنتاج .
- تأكيد التأثير الخارجي الإيجابي للإنفاق العام على المنتج وتحسين الإنتاجية في القطاع الخاص .
- نفقات تكاليف المعدات لا يكون لها تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي ،لأنه تقريبا كل هذه النفقات موجهة نحو القطاعات غير المنتجة .

(3) دراسة (غشوي، 2018)

Essai de modélisation de l'impact des dépenses publiques sur la croissance économique au Maroc .

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة 1985-2016. وذلك من خلال استخدام نموذج انجل جرا نجر.

نتائج الدراسة :

ومن بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

-مكنت هذه الدراسة من ملاحظة أن الإنفاق العام هو بالفعل أداة أساسية للانتعاش الاقتصادي في الأدب الاقتصادي والعمل التجريبي .

-تدخل الدولة في المجال الاقتصادي من حيث الإنفاق سيصبح بالتالي شرطا وشرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام .

-إن الإنفاق العام يمثل متغيرا داخليا ،أي أن الدولة تزيد هذه النفقات العامة مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي .

-توضح نتائج الاقتصاد القياسي الكلي أن الإنفاق العام له تأثير إيجابي وهام على المدى الطويل،ومع ذلك لم يتم التحقق من هذا الاستنتاج للإنفاق العام المفصل (التعليم والصحة).

-هناك تحديات تعيق مستوى النمو الاقتصادي ورفاه السكان .

(4)دراسة (زهيرة، 2018)

Effets des dépenses publiques sur la croissance économique : cas des dépenses d'infrastructure en Algérie.

هدف دراسة :

الهدف من خلال هذا المقال هو تحليل تطور النمو في الجزائر من 1970 إلى 2006 ،ومدى مساهمة البنية التحتية في نمو الناتج المحلي الإجمالي .

نتائج دراسة :

- وفقا للنتائج ، سجلت الجزائر زيادة في إنفاق حوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 وعجز ميزانيتها يمثل 1.9 % فقط من هذا الناتج المحلي الإجمالي نفسه . وهكذا ، وصل نمو الجزائر إلى حوالي 2.5 % في العام نفسه باستثناء الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، مما مكن الاقتصاد الجزائري إحراز تقدم ملموس في الحد من الفقر وتحديث البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية .

- هذه التطورات الإيجابية هي الأصول لتسريع الخطة الخماسية (2001-2015) وبالتالي تهدف إلى تعزيز الإنجازات مع التركيز بشكل خاص على السعي وراء سياسة كبيرة تعمل على تطوير وتحديث البنية التحتية . بالإضافة إلى ذلك ، هناك نمو حوالي 3.6% في عام 2014 ، 3.1% في عام 2015 و 3.4% في عام 2016 ، خاصة في قطاعات النقل ، المياه ، الأشغال العامة والطاقة ، وبدء مشاريع جديدة كتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما إلى ذلك .

(5) دراسة (Nembot Ndeffo Luc, 2019)

Effets des dépenses publiques sur la croissance économique dans la sous-région CEMAC : une analyse comparative entre les états fragiles et non fragiles .

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مقارن لأثار الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في بلدان المنطقة الستة، تسليط الضوء على الآثار النافضية للاستثمار والإنفاق الاستهلاكي . تتم المقارنة بين الدول الهشة أو الخارجة من الصراع (تشاد ، جمهورية إفريقيا الوسطى ، كونغو) والدول غير الهشة (الكامرون ، الغابون ، غينيا الاستوائية) تغطي الدراسة هذه الفترة 1975-2016.

استخدام بيانات من البنك الدولي ومخاطر الدول الدولية ، يتم تطبيق انحدارات السلسلة الزمنية باستخدام نهج الانحدار التلقائي لخطوات التأخير ARDL .

نتائج الدراسة :

ومن خلال هذه الدراسة قد تم التوصل إلى النتائج التالية :

-زيادة الإنفاق العام من خلال التركيز على الإنفاق الاستثماري على حساب نفقات التشغيل الخاصة بهم ،والتي لديها إمكانيات نمو محدودة .

-من أجل رفع معدل الاستثمار إلى 30% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي ،ينبغي على هذه البلدان تنفيذ سياسات تهدف إلى الحد من العجز في الحساب الجاري والميزانية ،وكل هذا يتطلب تحول هيكلية اقتصاديات بلدان المنطقة .

-يجب معالجة المواد الخام كالقهوة والكاكاو والخشب في المنتجات شبه مصنعة أو النهائية ،من أجل أن تكون سياسة التحول ناجحة .

-يجب تشجيع استخدام المستثمرين الأجانب وهذا من أجل نقل الجانب التكنولوجي والذي يؤدي إلى انتقال الأرباح للشركات الصغيرة والمتوسطة مما يمكن على المدى المتوسط و الطويل من أن تصبح صناعات حقيقية.

-يجب تحسين القدرة التنافسية للشركات من خلال سد العجز في البنية التحتية في الجودة والكمية .

خلاصة الفصل :

لقد هدفنا من خلال هذا الفصل الذي يصب في إطار الدراسات الاقتصادية الكلية ، من الناحية النظرية إلى دراسة أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي ، حيث قمنا بتحليل كل من الظاهرتين من خلال التطرق إلى أهم النظريات والمقاربات التي تناولتهما ، ولقد تبين لنا أنهما من الوسائل المهمة التي تسعى وراءها الدولة لتنفيذ سياستها الاقتصادية من أجل رفع مستوى اقتصادها ، حيث يعتبر الإنفاق العمومي محركا ومحفزا للنمو الاقتصادي.



الفصل الثاني :
الدراسة القياسية الخاصة
بمحددات الإنفاق العمومي
وأثرها على النمو الاقتصادي

تمهيد:

بعد تطرق للجانب النظري المتعلق بالمفاهيم الأساسية لكل من الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي ، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دراسة أثر كل من إجمالي الإنفاق الوطني وإجمالي الإنفاق الاستهلاكي و إجمالي الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي ،حيث سنقوم بجمع مختلف البيانات والأرقام الإحصائية الزمنية لمتغيرات الدراسة ومعالجتها وتحليلها بالاعتماد على الطرق الإحصائية المناسبة وهذا كله لمعرفة أثر الإنفاق العمومي بأشكاله على نمو الاقتصادي .

النموذج القياسي لتقدير محددات الإنفاق العمومي وأثرها على النمو الاقتصادي

سنوضح في هذا المبحث الطريقة المتبعة في جمع بيانات الدراسة ، عينة ، أدوات الدراسة ، متغيرات الدراسة ونموذج مستخدم

1. الطريقة وأدوات والمنهج المتبع

1- عينة الدراسة:

تتكون عينة هذه الدراسة من 13 دولة عربية تم اختيارها على أساس توافر البيانات الخاصة بها، وهي: الجزائر تونس، المغرب، موريتانيا، السودان، مصر، المملكة العربية السعودية، البحرين، الكويت، سلطنة عمان الإمارات العربية المتحدة، الكويت ولبنان. تم القيام بدراسة قياسية باستخدام منهج تحليل بيانات البائل خلال الفترة (2000-2018).

2- متغيرات الدراسة و النموذج:

أ- متغيرات الدراسة:

تم الاعتماد على البيانات السنوية للناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي ، وكذا البيانات السنوية المتعلقة بالإنفاق العمومي .

*الناتج المحلي الإجمالي (GDP) : هو مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أنتجت داخل حدود بلد ما وخلال مدة زمنية محددة تقدر بسنة أو ستة أشهر .

*إجمالي الإنفاق الوطني العام (DAP) : هو مجموع المبالغ المالية التي تصدر عن القطاع العام بهدف تحقيق النفع العام .

*إجمالي الإنفاق الاستهلاكي (CON) : ويتكون مما تنفقه الحكومة العامة ،بما في ذلك الإنفاق المحتسب على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية و الجماعية .

*إجمالي الإنفاق العسكري (MIL) : هو مجمل المبالغ النقدية التي تنفق من طرف القطاع العام بهدف تمويل القطاع العسكري من مختلف جوانبه .

- وقد تم الحصول على هذه البيانات من موقع البنك الدولي :

<https://data.worldbank.org/>

- المتغير التابع:

تمثل في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

المتغيرات المستقلة فتمثلت في:

إجمالي الإنفاق الوطني العام (DAB)

إجمالي الإنفاق الاستهلاكي (CON)

إجمالي الإنفاق العسكري (MIL)

أما فيما يخص المتغيرات الصورية فتمثلت في محددات الانفاق العام في كل دولة على حدا

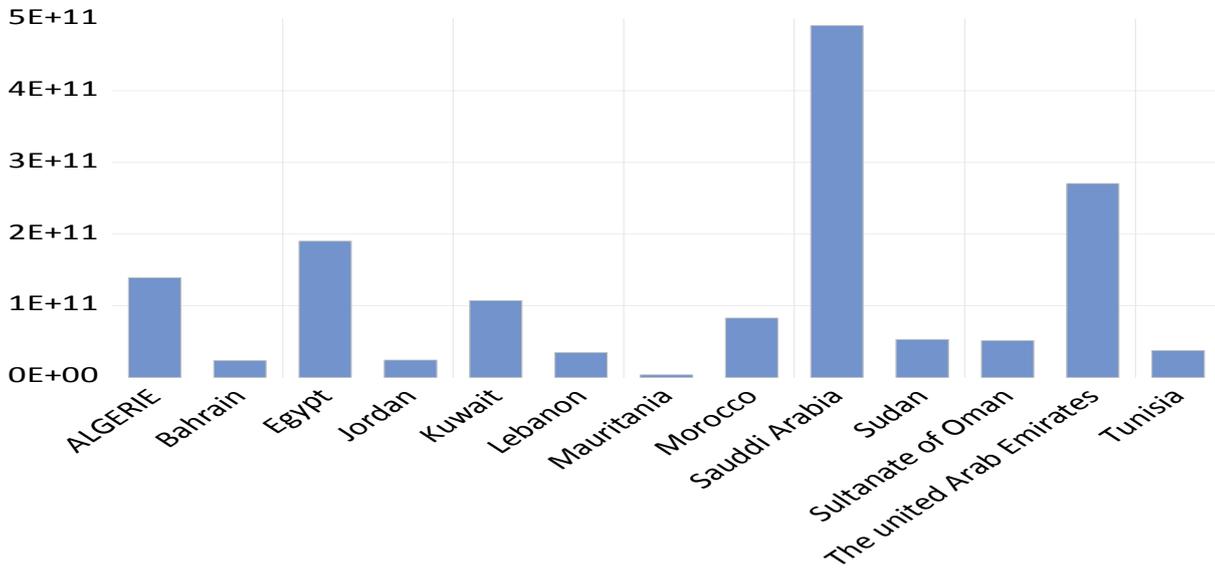
(factor(Country)-1)

ب- النموذج :

- فيما يلي التمثيل البياني لمتوسطات أهم المتغيرات المستخدمة في الدراسة والتي يمكن ايرادها على النحو التالي:

شكل رقم (1): متوسط إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2018)

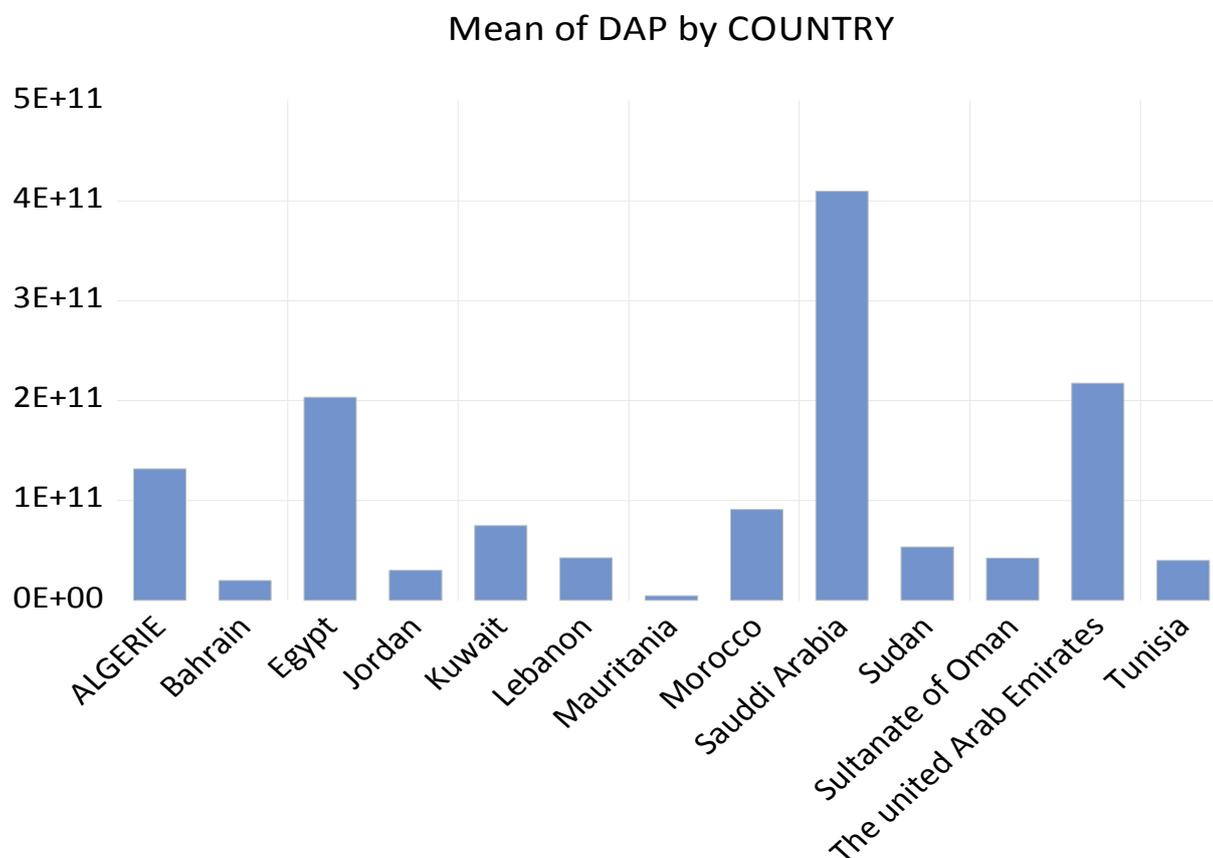
Mean of GDP by COUNTRY



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج R studio

- نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هناك تفاوت ملحوظ في متوسط إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية المشكلة لعينة الدراسة، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة سجلتها المملكة العربية السعودية، تلتها الامارات العربية المتحدة ثم مصر والجزائر والكويت، وهي كلها دول بترولية تعتمد على إيرادات النفط والغاز في إيراداتها لذلك سجلت أعلى مداخيل من خلال مؤشر GDP.

شكل رقم (2): متوسط إجمالي الإنفاق الوطني العام خلال الفترة (2000-2018)



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج R studio

- نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هناك تفاوت ملحوظ في متوسط إجمالي الإنفاق الوطني العام في الدول العربية المشكلة لعينة الدراسة، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة سجلتها المملكة العربية السعودية، تليها الإمارات العربية المتحدة ثم مصر والجزائر والكويت، وهي كلها دول بترولية تعتمد على إيرادات النفط والغاز في إيراداتها لذلك سجلت أعلى إنفاق عام من خلال مؤشر DAB.

ما يمكن استخلاصه من هذه النتائج أن هناك تقريبا تطابق بين إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الإنفاق العام من حيث مستوى التطور في الدول العربية المشكلة لعينة الدراسة بحيث أن الدول البترولية التي سجلت مستويات عالية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، سجلت في نفس الوقت مستويات عالية من إجمالي الإنفاق العام. مما يقودنا إلى وجود علاقة طردية بين إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الإنفاق العام.

تقدير النموذج باستخدام نماذج بانل الساكنة

$$\text{Log GDP}_{it} = \alpha_0 + \beta_1 \text{Log DAB}_{it} + \beta_2 \text{Log CON}_{it} + \beta_3 \text{Log MIL}_{it} + \text{factor}(\text{Country}) - 1 + \varepsilon_{it}$$

حيث: i : تشير إلى عدد الدول ($i=1.....13$)، وتشير t إلى الزمن ($t=2000.....2018$)
 Log GDP_{it} : المتغير التابع الذي يمثل الناتج المحلي الإجمالي ويعبر عن النمو الاقتصادي.
 $(\beta_1 \dots \beta_3)$: معاملات المتغيرات المستقلة.
 Log DAB_{it} : إجمالي الإنفاق الوطني العام.
 Log CON_{it} : إجمالي الإنفاق الاستهلاكي.
 Log MIL_{it} : إجمالي الإنفاق العسكري.
 $\text{factor}(\text{Country}) - 1$: متغير صوري يعبر عن خصوصية الانفاق العام في كل دولة.
 ε_{it} : مقادر الخطأ.

- يمكن تلخيص نتائج التقدير في الجدول التالي:

جدول رقم (2): نتائج أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي (نماذج البانل الساكنة)

النموذج			طريقة التقدير		
REM نموذج التأثيرات العشوائية	FEM نموذج التأثيرات الثابتة		PRM نموذج الانحدار التجميعي	المتغيرات التفسيرية	
GLS	FixedDummy	LSDV	OLS	معامل C	الحد الثابت (C)
0.712686*			-0.222678	معامل log(DAB)	log(DAB)
0.937008 ***	0.968115***	0.9681154***	1.088873***	معامل log(CON)	log(CON)
-0.011026	-0.009009	-0.0090090	-0.228858 *	معامل log(MIL)	log(MIL)
0.052917	0.004467	0.0044674	0.168852 ***	factor(Country)ALGERIE	معاملات المتغيرات الصورية (factor(Country)-1)
	1.026731**			factor(Country)Bahrain	
	1.056093**			factor(Country)Egypt	
	0.901367 *			factor(Country)Jordan	
	0.664382			factor(Country)Kuwait	
	1.254650***			factor(Country)Lebanon	
	0.696989 *			factor(Country)Mauritania	
	0.605587			factor(Country)Morocco	
	0.843001 *				

	1.179964 **			factor(Country)Sauddi Arabia	
	0.854125*			factor(Country)Sudan	
	1.103263 **			factor(Country)Sultanate of Oman	
	1.154585**			factor(Country)The united Arab Emirates	
	0.848174 *			factor(Country)Tunisia	
0.9681	1	0.96295	0.98381	معامل التحديد R^2	
0.96768	1	0.96038	0.98359	معامل التحديد المصحح $Adj. R^2$	
6917.58 ***	إحصائية كاي تربيع	9.057e+05 ***	1871.45 ***	4616.92 ***	إحصائية F

(***) مستوى الدلالة عند 1% ، (**) مستوى الدلالة عند 5% ، (*) مستوى الدلالة عند 10% .

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج R studio

- نتائج المفاضلة بين نموذج التأثيرات التجميعية ونموذج التأثيرات الثابتة:

تتم المفاضلة عن طريق الاختبارات التالية: (F-test)، Breush-Pagan test و Hausman test وقد أظهرت النتائج ما يلي:

جدول رقم (3): اختبارات المفاضلة

P-Value	قيمة الاختبار	نوع الاختبار
2.2e-16	34.329	F-test
0.09937	6.2657	Breush-Pagan test
0.02968	8.9708	Hausman test

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج R studio

- من خلال الجدول أعلاه يتضح أن اختبار (F-test) معنوي من الناحية الإحصائية مما يقودنا إلى رفض الفرضية الصفرية (النموذج التجميعي هو الملائم)، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن النموذج الملائم للدراسة هو نموذج الآثار الثابتة. (الاختلافات بين الدول تعود لخصوصية كل دولة).

- كما أن اختبار Breush-Pagan test، معنوي مما يؤكد أن نموذج الآثار الثابتة أو العشوائية أفضل من النموذج التجميعي.

- اختبار Hausman test معنوي، مما يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم (الأفضلية للتأثيرات العشوائية) وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن الأفضلية تكون لصالح نموذج التأثيرات الثابتة.

- من خلال ما سبق يمكن استخلاص أن: نموذج الآثار الثابتة هو الأصلح للدراسة، مما يؤكد أنه
- توجد آثار فردية ترجع إلى خصوصية كل دولة فيما يخص الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

تحليل نتائج بيانات البائل الديناميكي

جدول رقم (4): نتائج أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي

FEM نموذج التأثيرات الثابتة	PRM نموذج الانحدار التجميعي		المتغيرات التفسيرية
	النموذج التجميعي الثاني	النموذج التجميعي الأول	
	0.721986***	0.487963**	الحد الثابت (C)
0.770643***	0.888503***	1.017778***	lag (log(GDP))
-0.624756***	0.015270	-0.034758	lag (log(DAB))
0.066409*	0.079983***		Log (MIL)
0.801825***			Log (CON)
0.96642	0.98924	0.98936	معامل التحديد R^2
0.96377	0.98909	0.98927	معامل التحديد المصحح $Adj. R^2$
1460.36***	6618.73 ***	10690.8***	إحصائية F

(*** مستوى الدلالة عند 1% ، (** مستوى الدلالة عند 5% ، (*) مستوى الدلالة عند 10% .

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج R studio

- من خلال نموذج الآثار الثابتة (FEM) الذي تم اعتماده في الدراسة يتضح أن محددات النمو الاقتصادي (المعبر عنه بمؤشر GDP) في الدول العربية محل الدراسة، تتمثل في GDP للسنة الماضية إذ أن GDP للسنة الجارية يتحدد ب 77% من GDP للسنة الماضية، وب(-62.4%) من إجمالي الإنفاق الوطني العام للسنة الماضية، و ب (1,80%) من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي وأخيرا ب (6,6%) من إجمالي الإنفاق العسكري. ويمكن كتابة العلاقة بالشكل التالي:

$$\begin{aligned} \text{Log GDP}_{it} = & 0.77 \text{Log}(\text{lag GDP})_{it} - 0.624 \text{Log}(\text{lag DAP})_{it} \\ & + 0.801 \text{Log}(\text{CON})_{it} + 0.066 \text{Log}(\text{MIL})_{it} - 1 + \varepsilon_{it} \end{aligned}$$

II. مناقشة النتائج

- بعد أن تم القيام باستعراض أهم نتائج الدراسة باستخدام نماذج البائل الساكنة والديناميكية بالاعتماد على برنامج **R studio** تم التوصل إلى مجموعة من النتائج بخصوص إشكالية البحث وفرضياته يمكن ذكرها على النحو التالي:

- معظم الدول العربية المشكلة لعينة الدراسة هي دول بترولية تعتمد في مداخيلها على إيرادات النفط والغاز لذلك سجلت أعلى مداخيل من خلال مؤشر GDP.

- هناك تقريبا تطابق بين إجمالي الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام فيهاته الدول بحيث أن الدول البترولية التي سجلت مستويات عالية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، سجلت في نفس الوقت مستويات عالية من إجمالي الإنفاق العام، مما يقودنا إلى أن هناك علاقة طردية بين إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الإنفاق العام في الدول البترولية العربية.

- من خلال نماذج البائل الساكنة تبين أن هناك آثار فردية ترجع إلى خصوصية كل دولة فيما يخص الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، وبالتالي كل دولة لها خصوصيتها في سياسة الإنفاق العام تختلف عن نظيراتها وكذا في سياساتها التي تخص النمو الاقتصادي.

- محددات النمو الاقتصادي (المعبر عنه بمؤشر GDP) في الدول العربية محل الدراسة، تتمثل في GDP للسنة الماضية إذ أن GDP للسنة الحالية يتحدد ب 77% من GDP للسنة الماضية، إذ أن النمو الاقتصادي للسنة الجارية له علاقة وطيدة مع النمو الاقتصادي للسنة الماضية ، وهذا راجع إلى الوضع الاقتصادي السائد والظروف المحيطة، فمعظم الدول العربية المشكلة لعينة الدراسة هي دول بترولية تعتمد في إيراداتها على النفط والغاز الطبيعي، لذلك يتأثر النمو الاقتصادي فيها بأسعار الطاقة وتذبذباتها في الأسواق العالمية ، لذلك هناك بعض الأزمات قد تعود بالإيجاب على هاته الدول من حيث ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة وبالتالي زيادة الإيرادات و على عكس النقيض من ذلك هناك بعض الأزمات التي قد تعود بالسلب عليها من حيث انخفاض الطلب العالمي على النفط والغاز، لذلك احتياطات الصرف في هاته الدول عادة ما تكون في تصاعد مستمر، هذا التراكم وهذه البحبوحة المالية تتيح للكثير من هاته الدول على إطلاق برامج نمو وإنعاش اقتصادي في مختلف القطاعات قد تمتد لسنوات، لذلك برنامج النمو في السنة الجارية هو في حقيقة الأمر امتداد لبرنامج النمو للسنوات الماضية في غالب الأحيان، كما أن النمو يتحدد ب(-62.4%) من إجمالي الإنفاق الوطني العام للسنة الماضية في هاته الدول بحيث أن معظم هذه الدول هي دول غير منتجة تستورد الكثير من السلع والخدمات لمواجهة نفقاتها العامة في مختلف القطاعات، فالشعوب العربية تميزت في الآونة بالكل والخمول ولم تستغل ما وهبه الله عز وجل لها من خيارات في صالحها، فأصبحت النعمة في الغالب نقمة عليها بسبب اعتمادها في صادراتها وإيراداتها فقط على أسعار الطاقة، فكثرة الإنفاق العام في هاته الدول أصبح مثير للنمو الاقتصادي فيها، فبالرغم من كثرة الإيرادات في أغلب الأحيان في هاته الدول إلا أنها تعود أدرجها وتستنزف

من قبل الدول المصنعة، وكأن هاته الدول تدور في نظرية "الدلو المثقوب" فمن جهة تستغل الأزمات وتزيد من قدراتها الطاقوية لزيادة احتياطات الصرف لها ومن جهة أخرى كثرة الإنفاق العام من خلال نسب عالية من الاستيراد لجل البضائع والسلع، وأخيرا يتحدد النمو كذلك ب (6,6%) من إجمالي النفقات العسكرية ، ما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن معظم الدول العربية خاصة البترولية منها تتفق الكثير من ميزانياتها على نفقات التسلح لذلك هذه النسبة الضئيلة تبقى محل نظر وذلك بسبب أن هذا الجانب من الإنفاق يتميز بالسرية وعدم الإفصاح عنه في هاته الدول ويبقى ذا خصوصية عالية، كما أن كثرة الإنفاق على التسلح يعد في واقع الأمر من مثبتات النمو الاقتصادي وليس من محدداته الإيجابية، بحيث نرى أن الدول الراقية والمتقدمة وصلت لمرحلة متطورة جدا أدت بها إلى إلغاء نفقات التسلح من ميزانياتها.

خلاصة الفصل :

من خلال الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العمومي وتقسيماته على النمو الاقتصادي ، اتضح أنه هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام و إجمالي ناتج المحلي و أنه يوجد آثار فردية ترجع إلى خصوصية كل دولة فيما يخص الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي .

لدى على هذه الدول إعطاء أهمية كبير للإنفاق العام واعتماد على إيراداتها من أجل تغطيه ، لي تحقيق إنعاش في اقتصاد وتمتع بدورة اقتصادية منتعشة .



خاتمة :

يعتبر كل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وسيلتين مهمتين تسعى من خلالهما الدولة لتنفيذ سياستها الاقتصادية والمالية بهدف إنعاش ورفع اقتصادها إلى جانب أن الإنفاق العمومي هو محرك ومحفز للنمو الاقتصادي ، ومن خلال هذه الدراسة تبين أن هنالك علاقة طردية بين هاتين الوسيلتين و أن هناك آثار فردية ترجع إلى خصوصية كل دولة فيما يخص الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الدول العربية البترولية محل الدراسة، وبالتالي كل دولة لها خصوصيتها في سياسة الإنفاق العام تختلف عن نظيراتها وكذا في سياساتها التي تخص النمو الاقتصادي. فمعظم الدول العربية المشكلة لعينة الدراسة هي دول بترولية تعتمد في إيراداتها على النفط والغاز الطبيعي، لذلك يتأثر النمو الاقتصادي فيها بأسعار الطاقة وتذبذباتها في الأسواق العالمية ، لذلك هناك بعض الأزمات قد تعود بالإيجاب على هاته الدول من حيث ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة وبالتالي زيادة الإيرادات و على عكس النقيض من ذلك هناك بعض الأزمات التي قد تعود بالسلب عليها من حيث انخفاض الطلب العالمي على النفط والغاز، لذلك احتياطات الصرف في هاته الدول عادة ما تكون في تصاعد مستمر، هذا التراكم وهذه البحبوحة المالية تتيح للكثير من هاته الدول على إطلاق برامج نمو وإنعاش اقتصادي في مختلف القطاعات قد تمتد لسنوات ، أن معظم هذه الدول هي دول غير منتجة تستورد الكثير من السلع والخدمات لمواجهة نفقاتها العامة في مختلف القطاعات ، وهذا بسبب اعتمادها في صادراتها وإيراداتها فقط على أسعار الطاقة ، ولهذا ما جعل الإنفاق العام محددا للنمو الاقتصادي لهذه الدول .

آفاق الدراسة:

في أعقاب النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم آفاق مستقبلية للدراسة فيما يلي:

- ✓ البحث في سياسة الإنفاق العمومي وأثره على التنمية الاقتصادية.
- ✓ البحث في أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي للدول غير بترولية.
- ✓ اقتراح نموذج عام للنمو الاقتصادي يشمل جميع المتغيرات الاقتصادية، ما يبين الأهمية النسبية لكل من هذه المتغيرات في التأثير على إجمالي الناتج المحلي.

A decorative rectangular border with intricate black floral and scrollwork patterns surrounding the text.

قائمة المصادر

و المراجع

قائمة المراجع

- Nembot Ndeffo Luc, M. T. (2019). Effets des dépenses publiques sur la croissance économique dans la sous-région CEMAC : une analyse comparatives entre les états fragiles et non fragiles .
- simon kuznets .(2011) .modern economic growth :findings and reflections .america: american economic associatin.
- أحمد زكان.2009. L'impact des dépenses d'infrastructures sur la croissance en Algérie .une approche en séries temporelles multi variées (VAR) .الجزائر .
- أشواق بن قدور. (2013). تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي . عمان ، الأردن : دار الولاية للنشر والتوزيع .
- العوفي حكيمه. (2014). أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر من 1960/2010. الجزائر .
- إيمان بوعكاز. (2015). أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي . باتنة .
- برحمانى محفوظ. (2015). المالية العامة في التشريع الجزائري . الازاريطه، الاسكندرية : دار جامعة الجديدة للنشر .
- بقيق ليلي اسمهان. (2019). دور الانفاق العمومي في تحقيق أهداف السياسة التعليمية في الجزائر . الجزائر .
- بلمقاد مصطفى ،صاري زهيرة. (2018). Effets des dépenses publiques sur la croissance économique : cas des dépenses . الجزائر .
- بن جلول ، بن العاربه حسين. (2018). التنويع القطاعي وأثره على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 2013-2017. الجزائر : مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال .
- بن عزة محمد ، شليل عبد اللطيف. (2014). آثار برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الانفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر . الجزائر .
- بن عزة محمد. (2015/2014). ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف. تلمسان .
- بوالكور نور الدين. (2019). تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017) . الجزائر .

- بودخدخ كريم. (2010). أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009 . الجزائر .
- حسين عمر. (بدون سنة). النظريات الاقتصادية . القاهرة : بدون دار نشر .
- حمه عمير ،جمال سالمى. (2015). أثر مكونات الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر .
- خبابة عبد الله. (2014). تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية . مسيلة ، الجزائر : دار الجامعة الجديدة للنشر .
- دهيمي عمر ،بلقاسمي خالد. (2019). قياس أثر النفقات العامة على النمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017). الجزائر .
- زيرمي نعيمة. (2016/2015). أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر. تلمسان .
- زينب حسين عوض الله. (2006). أساسيات المالية العامة . الأزاريطة ، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر .
- سالم توفيق النجفي ، محمد صالح تركي القريشي. (1988). مقدمة في الاقتصاد والتنمية . العراق : دار الكتاب للطباعة والنشر .
- سامي عفيفى حاتم. (1992). النظرية الاقتصادية . القاهرة : الدار المصرية اللبنانية .
- سهلية فريدة النباتي. (2015). التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل . عمان ، الأردن : دار الراجية للنشر و التوزيع .
- سوزي عدلي ناشد. (2008). أساسيات المالية العامة . بيروت ، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- سوزي عدلي ناشد. (2003). المالية العامة . بيروت ، لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية .
- شعباني إسماعيل. (بدون سنة نشر). مقدمة في اقتصاد التنمية . الجزائر : دار هومة .
- صلاح الدين صالحى ،محمد جناتي ،عبد الله غشاوي. (2018). Essai de modélisation de l'impact des dépenses publiques sur la croissance économique au Maroc . مغرب .
- عاطف وليم اندوراس. (2010). الاقتصاد المالي العام . الاسكندرية ، مصر : دار الفكر الجامعي .
- عبد الرحمن يسرى أحمد ، السيد محمد أحمد السريتي. (2009). النظرية الاقتصادية الكلية . مصر : الناشر قسم الاقتصاد.
- عبد الكريم ، صادق بركات. (1992). الاقتصاد المالي . دمشق، سوريا : منشورات جامعة .
- عبد اللاوي محمد إبراهيم. (2016/2015). مطبوعة لمجموعة من المحاضرات في مقياس المالية العامة . سعيدة : بدون دار نشر .
- عدة أسماء ، بروبعة فتحية. (2017). إنتاجية برامج الانفاق العام ودورها في الحد من معدلات البطالة (2001/2014). الجزائر .
- عدة أسماء. (2016/2015). أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر . وهران.

- عدة أسماء. (2015). أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (2001-2014). الجزائر.
- علي بن يحي عبد القادر. (2017). Impact des dépenses d'équipement sur la croissance économique en Algérie. etude économétrique. الجزائر .
- عمر صخري. (1991). التحليل الاقتصادي الكلي . بدون مكان نشر : داوان المطبوعات الجامعية .
- كبداني سيدي أحمد. (2013). أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية. تلمسان .
- كرمين سميرة ، بقبق ليلي إسمهان. (2018). الانفاق العمومي كوسيلة لتحقيق سياسة التشغيل دراسة قياسية 1990-2016. الجزائر .
- كرمين سميرة ، بقبق ليلي إسمهان. (2019). العلاقة السببية بين الإنفاق العمومي و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2016). الجزائر .
- كرمين سميرة. (2019). الإنفاق العمومي كوسيلة لتحقيق أهداف السياسات التعليمية في ماليزيا . الجزائر .
- محمد أحمد الأفندي. (2018). النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية . عمان : مركز الكتاب الأكاديمي.
- محمد أحمد بدر الدين. (2017). استراتيجيات النمو الاقتصادي. القاهرة : مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع .
- محمد حسن دخيل. (2009). إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة . بيروت ، لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية .
- محمد رعد ندا. (2017). قياس وتحليل أثر الإنفاق العام في معدل التضخم في مصر للفترة (2000-2014). مصر .
- محمد طاقة ، هدى العزاوي. (2007). إقتصاديات المالية العامة . عمان ، الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- محمد عبد العزيز عجيمة ، إيمان عطية ناصف. (2002). التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية . الاسكندرية : الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة .
- محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر أحمد. (2005). النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية . مصر : مكتبة ومطبعة الإشعار الفنية .
- محمد مدياني ، كمال محلي. (2018). الإنفاق العام في البنية التحتية و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1996-2015). الجزائر .
- محمود حامد محمود. (2017). اقتصاديات المالية العامة . القاهرة ، مصر : دار حميثرا للنشر .
- مدحت القرشي. (2007). التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات). الأردن ، عمان : دار وائل للنشر و التوزيع .

- منعم احمد خضير ،نعمان منذر يونس. (2018). قياس أثر الإنفاق العام على التنمية المستدامة في العراق لفترة (2000-2016). العراق .
- ميثم صاحب عجام ، علي محمد مسعود. (2015). المالية العامة بين النظرية والتطبيق. عمان : دار البداية ناشرون وموزعون .
- ناويس أسماء ، قوريش نصيرة. (2018). تحليل قياسي لأثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال فترة 1990-2016. الجزائر .
- نزار سعيد الدين العيسي ، ابراهيم سليمان قطف. (2006). الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات . الأردن ، عمان دار الحامد للنشر و التوزيع .
- هشام محمود الأقداحي. (2018). التنمية والتكامل الاقتصادي . الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة .
- وليد عبد الحميد عايب. (2010). الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي . بيروت ،لبنان : مكتبة حسين العصرية لطباعة و النشر و التوزيع .



الملاحق

Pooling Model

```
Call:
plm(formula = log(GDP) ~ log(DAb) + log(CON) + log(MIL), data = pdata,
     model = "pooling")
```

Unbalanced Panel: n = 13, T = 14-19, N = 232

```
Residuals:
    Min.    1st Qu.    Median    3rd Qu.    Max.
-0.360609 -0.134001  0.014498  0.100257  0.550194
```

```
Coefficients:
Estimate Std. Error t-value Pr(>|t|)
(Intercept) -0.222678    0.249009  -0.8943  0.37213
log(DAb)      1.088873    0.101324  10.7465 < 2e-16 ***
log(CON)     -0.228858    0.094649  -2.4180  0.01639 *
log(MIL)      0.168852    0.018709   9.0252 < 2e-16 ***
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1
```

```
Total Sum of Squares:    381.49
Residual Sum of Squares:  6.1781
R-Squared:                0.98381
Adj. R-Squared:          0.98359
F-statistic: 4616.92 on 3 and 228 DF, p-value: < 2.22e-16
> femethod=plm(log(GDP)~log(DAP)+log(CON)+log(MIL),data=pdata,model="within")
> summary(femethod)
```

oneway (individual) effect within Model

```
Call:
plm(formula = log(GDP) ~ log(DAb) + log(CON) + log(MIL), data = pdata,
     model = "within")
```

Unbalanced Panel: n = 13, T = 14-19, N = 232

```
Residuals:
    Min.    1st Qu.    Median    3rd Qu.    Max.
-0.3278023 -0.0393788  0.0022411  0.0369929  0.3362320
```

```
Coefficients:
Estimate Std. Error t-value Pr(>|t|)
log(DAb)  0.9681154    0.1050289   9.2176 <2e-16 ***
log(CON) -0.0090090    0.1075731  -0.0837  0.9333
log(MIL)  0.0044674    0.0344160   0.1298  0.8968
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1
```

```
Total Sum of Squares:    57.362
Residual Sum of Squares:  2.1251
R-Squared:                0.96295
Adj. R-Squared:          0.96038
F-statistic: 1871.45 on 3 and 216 DF, p-value: < 2.22e-16
>pFtest(femethod,pooledmethod)
```

F test for individual effects

```
data: log(GDP) ~ log(DAb) + log(CON) + log(MIL)
F = 34.329, df1 = 12, df2 = 216, p-value < 2.2e-16
alternative hypothesis: significant effects
```

```
> fixed_dummy=lm(log(GDP)~log(DAP)+log(CON)+log(MIL)+factor(Country)-1,data=pdata)
(fixed_dummy)
```

```
Call:
lm(formula = log(GDP) ~ log(DAb) + log(CON) + log(MIL) + factor(Country) -
    1, data = pdata)
```

```
Residuals:
    Min       1Q   Median       3Q      Max
-0.32780 -0.03938  0.00224  0.03699  0.33623
```

```
Coefficients:
                Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
log(DAP)          0.968115   0.105029   9.218 < 2e-16 ***
log(CON)         -0.009009   0.107573  -0.084 0.933334
log(MIL)          0.004467   0.034416   0.130 0.896841
factor(Country)ALGERIE  1.026731   0.346118   2.966 0.003352 **
factor(Country)Bahrain  1.056093   0.324880   3.251 0.001335 **
factor(Country)Egypt    0.901367   0.369018   2.443 0.015385 *
factor(Country)Jordan   0.664382   0.337747   1.967 0.050452 .
factor(Country)Kuwait   1.254650   0.346679   3.619 0.000368 ***
factor(Country)Lebanon  0.696989   0.344061   2.026 0.044018 *
factor(Country)Mauritania 0.605587   0.307321   1.971 0.050054 .
factor(Country)Morocco  0.843001   0.349887   2.409 0.016819 *
factor(Country)Saoudi Arabia 1.179964   0.366699   3.218 0.001490 **
factor(Country)Sudan    0.854125   0.341409   2.502 0.013099 *
factor(Country)Sultanate of Oman 1.103263   0.334271   3.301 0.001129 **
factor(Country)The united Arab Emirates 1.154585   0.359851   3.209 0.001537 **
factor(Country)Tunisia  0.848174   0.346946   2.445 0.015299 *
```

```
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1
```

```
Residual standard error: 0.09919 on 216 degrees of freedom
(15 observations deleted due to missingness)
Multiple R-squared:  1, Adjusted R-squared:  1
F-statistic: 9.057e+05 on 16 and 216 DF, p-value: < 2.2e-16
```

```
> remethod=plm(log(GDP)~log(DAP)+log(CON)+log(MIL),data=pdata,model="random")
> summary(remethod)
oneway (individual) effect Random Effect Model
(Swamy-Arora's transformation)
```

```
Call:
plm(formula = log(GDP) ~ log(DAb) + log(CON) + log(MIL), data = pdata,
    model = "random")
```

```
Unbalanced Panel: n = 13, T = 14-19, N = 232
```

```
Effects:
varstd.dev share
idiosyncratic 0.009839 0.099189 0.319
individual    0.021024 0.144998 0.681
theta:
  Min. 1st Qu.  Median    Mean 3rd Qu.    Max.
 0.8202 0.8408  0.8450  0.8404 0.8450  0.8450
```

```
Residuals:
  Min. 1st Qu.  Median    Mean 3rd Qu.    Max.
-0.28498 -0.05318 -0.00736  0.00018  0.03963  0.37627
```

```
Coefficients:
                Estimate Std. Error z-value Pr(>|z|)
(Intercept)    0.712686   0.328473  2.1697  0.03003 *
log(DAb)       0.937008   0.102999  9.0973 < 2e-16 ***
log(CON)      -0.011026   0.104758 -0.1053  0.91617
log(MIL)       0.052917   0.031184  1.6969  0.08972 .
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1
```

```
Total Sum of Squares: 72.998
Residual Sum of Squares: 2.3292
R-Squared: 0.9681
```

Adj. R-Squared: 0.96768
 Chisq: 6917.58 on 3 DF, p-value: < 2.22e-16

>phptest(femethod,remethod)

Hausman Test

data: log(GDP) ~ log(DAb) + log(CON) + log(MIL)
 chisq = 8.9708, df = 3, p-value = 0.02968
 alternative hypothesis: one model is inconsistent

>

Breusch-Pagan test

data: log(GDP) ~ log(DAP) + log(CON) + log(MIL)
 BP = 6.2657, df = 3, p-value = 0.09937

Breusch-Godfrey/Wooldridge test for serial correlation in panel models

data: log(GDP) ~ log(DAb) + log(CON) + log(MIL)
 chisq = 131.86, df = 14, p-value < 2.2e-16
 alternative hypothesis: serial correlation in idiosyncratic errors

method = "arellano" estimation Robuste

t test of coefficients:

	Estimate	Std. Error	t value	Pr(> t)	
log(DAb)	0.9681154	0.1304411	7.4219	2.621e-12	***
log(CON)	-0.0090090	0.1485788	-0.0606	0.9517	
log(MIL)	0.0044674	0.0772681	0.0578	0.9539	

Signif. codes: 0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

II) Modeles dynamiques

Pooling Model

Call:
 plm(formula = log(GDP) ~ lag(log(GDP)) + lag(log(DAP)), data = pdata,
 model = "pooling", index = c("Country", "years"))

Unbalanced Panel: n = 13, T = 17-18, N = 233

Residuals:

Min.	1st Qu.	Median	3rd Qu.	Max.
-1.1577410	-0.0463188	0.0033193	0.0758023	0.2908509

Coefficients:

	Estimate	Std. Error	t-value	Pr(> t)	
(Intercept)	0.487963	0.187863	2.5974	0.009998	**
lag(log(GDP))	1.017778	0.045451	22.3927	< 2.2e-16	***
lag(log(DAb))	-0.034758	0.048501	-0.7166	0.474326	

Signif. codes: 0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Total Sum of Squares: 398.63
 Residual Sum of Squares: 4.2424
 R-Squared: 0.98936

Adj. R-Squared: 0.98927
 F-statistic: 10690.8 on 2 and 230 DF, p-value: < 2.22e-16

Pooling Model2

```
Call:
plm(formula = log(GDP) ~ lag(log(GDP)) + lag(log(DAb)) + log(MIL),
     data = pdata, model = "pooling", index = c("Country",
"years"))
```

Unbalanced Panel: n = 13, T = 13-18, N = 220

Residuals:

Min.	1st Qu.	Median	3rd Qu.	Max.
-1.0283691	-0.0539527	-0.0032708	0.0854196	0.2474956

Coefficients:

	Estimate	Std. Error	t-value	Pr(> t)	
(Intercept)	0.721986	0.201534	3.5825	0.0004206	***
lag(log(GDP))	0.888503	0.053426	16.6304	< 2.2e-16	***
lag(log(DAb))	0.015270	0.049103	0.3110	0.7561190	
log(MIL)	0.079983	0.017088	4.6806	5.049e-06	***

Signif. codes: 0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Total Sum of Squares: 351.7

Residual Sum of Squares: 3.7847

R-Squared: 0.98924

Adj. R-Squared: 0.98909

F-statistic: 6618.73 on 3 and 216 DF, p-value: < 2.22e-16

> **oneway (individual) effect within Model**

```
Call:
plm(formula = log(GDP) ~ lag(log(GDP)) + lag(log(DAb)) + log(MIL) +
     log(CON), data = pdata, model = "within", index = c("Country",
"years"))
```

Unbalanced Panel: n = 13, T = 13-18, N = 220

Residuals:

Min.	1st Qu.	Median	3rd Qu.	Max.
-0.3174310	-0.0314819	-0.0027662	0.0421425	0.3117779

Coefficients:

	Estimate	Std. Error	t-value	Pr(> t)	
lag(log(GDP))	0.770643	0.062578	12.3150	< 2.2e-16	***
lag(log(DAb))	-0.624756	0.077049	-8.1086	4.778e-14	***
log(MIL)	0.066409	0.031140	2.1326	0.03416	*
log(CON)	0.801825	0.059297	13.5222	< 2.2e-16	***

Signif. codes: 0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Total Sum of Squares: 48.409

Residual Sum of Squares: 1.6258

R-Squared: 0.96642

Adj. R-Squared: 0.96377

F-statistic: 1460.36 on 4 and 203 DF, p-value: < 2.22e-16